التجـــارة الخارجية

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٤

١. اتجاهات التجارة الخارجية عالمياً واقليمياً ٧

٢. اتجاهات التجارة الخارجية المصرية ١٠

٣. الإطار الاستراتيجي لتعزيز التجارة الخارجية ١٧

التجارة الخارجية في رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ١٨

التجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة ١٩

مستهدفات التجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة ٢٠

أسس وثيقة السياسة التجارية لمصر ٢٠

٤. الإطار التشريعي والمؤسسي للتجارة الخارجية ١٢

أولاً: القوانين المنظمة للتجارة الخارجية ١٢

ثانياً: أدوار بعض جهات الوزارة المعنية بالتجارة الخارجية ٢٣

ثالثاً: آليات التنسيق والحوكمة ٢٥

٥. اتفاقيـات التجـارة التفضيلية مع الـدول والتكتلات الإقليمية ٧٢

٦. تعميـق التعـاون الإقليمـي على مستـوى القارة الأفريقية ٣١

٧. الإصـلاحات والبيئـة التمكينيـة لتعـزيز التجارة الخارجية ٣٧

٨. قائمة المراجع ٤٥

قائمة الأشكال

شكل ١ أداء التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٤ ..... ١١
شكل ٢ حجم الصادرات موزعة قطاعياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ ..... ١٢
شكل ٣ يوضح حجم الصادرات موزعة جغرافياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ ..... ١٤
شكل ٤ حجم الواردات على المستوى القطاعي خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ ..... ١٥
شكل ٥ صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار) ٣٢
شكل ٦ أهم السلع المصرية المصدرة لدول الاتحاد الأفريقي - ٢٠٢٤ (مليون دولار)..... ٣٢
شكل ٧ واردات مصر من دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار) ٣٢
شكل ٨ أهم السلع المصرية المستوردة من دول الاتحاد الأفريقي ٢٠٢٤ (مليون دولار)..... ٣٢

قائمة الجداول

جدول ١ أداء التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٤، بالإضافة إلى البيانات المتاحة خلال الفترة يناير - أكتوبر ٢٠٢٥ .. ١٠
جدول ٢ حجم الصادرات موزعة قطاعياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥ ..... ١٢
جدول ٣ حجم الصادرات موزعة جغرافياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥ ..... ١٣
جدول ٤ حجم الواردات على المستوى القطاعي خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥ ..... ١٤

الملخـص التنفيـذي

تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية في إطار توجه استراتيجي شامل للتنمية الاقتصادية يهدف إلى اتباع سياسة تجارية تم صياغتها لتكون قادرة على الارتقاء بالقدرات الإنتاجية، جذب الاستثمار، وتعزيز تنافسية الصادرات بما يتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة. ويستند هذا التوجه إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية وإجرائية تسهم في تحسين بيئة الأعمال، زيادة معدلات القيمة المضافة للمنتجات، وتعظيم أثر نمو الصادرات على التنمية المستدامة. كما يأتي هذا التوجه في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، التي أعادت تشكيل أنماط التجارة والاستثمار، مما يتطلب سياسات مرنة ومتكاملة لتعزيز قدرة مصر التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويعكس هذا التحرك تعظيم الاستفادة من التطور الملحوظ في حركة التجارة الخارجية خلال العقد الماضي، حيث أظهرت بيانات الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٤ نموًا تدريجيًا في حجم التجارة والصادرات غير البترولية، مع توسيع قاعدة الشركات القادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية. وفي عام ٢٠٢٤ ارتفع إجمالي حجم التجارة إلى ١٢٠,٨ مليار دولار مقابل ٩٢.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة بلغت حوالي ٣٠,٥٪، مع تراجع العجز في الميزان التجاري في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٧,٨ مليار دولار مقابل ٤٨,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٢١,٤٪ ، ما يبرز نجاح السياسات الحكومية في تعزيز تنافسية المنتج المصري وتنمية الصادرات.

وقد جاء هذا التحسن بالأساس نتيجة زيادة الصادرات المصرية غير البترولية، التي ارتفعت بقيمة بلغت نحو ١٩.٣ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٤، مما يدل على قدرة المنتج المصري على المنافسة في الأسواق العالمية وتنامي الثقة في جودة المنتجات المصرية. كما بلغت الصادرات غير البترولية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥ نحو ٤٠,٦ مليار دولار، مسجلة ارتفاعًا بنسبة تقارب ١٩٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٤ التي بلغت خلالها حوالي ٣٤,١ مليار دولار.

وإلى جانب التجارة السلعية، شهدت التجارة في الخدمات نموًا تدريجيًا يعكس التحول العالمي نحو اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا، مع زيادة أهمية قطاعات النقل واللوجستيات والسياحة والتعليم، ونمو نشاط التصدير في مجالات تكنولوجيا المعلومات وخدمات التعهيد. وتسعى مصر إلى تعزيز ما يعرف بـ»خدمنة الاقتصاد» وتمكين الخدمات لتصبح محركًا رئيسيًا للقيمة المضافة في مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء كأنشطة مستقلة أو كمكون مكمل للصناعات التحويلية، بما يسهم في تعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتنويع هيكل الصادرات. ويرتبط هذا التوجه مباشرة بجذب الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في القطاعات الخدمية، بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية ويخلق فرصًا جديدة للنمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة المصدرين.

وفي ذات السياق، تعمل الوزارة على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية عبر إجراء مراجعة دورية لضمان تعظيم الاستفادة منها. وبالتوازي، تتعامل الدولة مع ملف الاتفاقيات التجارية التفضيلية - بشكل عام - برؤية مرتبطة بالسياسات الاستثمارية لا تقتصر على تخفيض الرسوم الجمركية وحسب، بل تصاغ المفاوضات بما يخدم أهداف مصر في تعميق الصناعة المحلية، وزيادة المكون المحلي، وتوسيع سلاسل القيمة، وتحفيز الاستثمارات الموجهة للتصدير. ويأتي هذا التوجه في

ضوء قناعة الدولة بأن الاتفاقيات التجارية ليست غاية في حد ذاتها، بل أداة اقتصادية واستثمارية تستخدم لفتح أسواق جديدة أمام المنتج المصري، وتحسين موقع مصر في سلاسل القيمة العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات ذات الأولوية.

وعلى المستوى الجغرافي، تعد القارة الأفريقية محورًا رئيسيًا في السياسة التجارية المصرية نظرًا للفرص الاقتصادية الكامنة بها. وقد وضعت الوزارة - استجابةً لذلك - خارطة طريق لتنمية التجارة الخارجية بالأسواق الأفريقية تضمنت في مرحلتها الأولى استهداف سبع دول تمثل مناطق ارتكاز داخل القارة، مع التنسيق مع الجهات الوطنية المعنية لمعالجة التحديات اللوجستية والتمويلية وتعزيز وجود الشركات المصرية. وعلى صعيد متصل، لعبت مصر دوراً محورياً في إطار رئاستها للمجلس الوزاري لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وبناء موقف إقليمي موحد لتسهيل حركة التجارة، ودعم القطاع الخاص والمستثمرين المصريين، بما يسهم في زيادة النفاذ للمنتجات المصرية وتعظيم فرص الاستثمار والتصدير بالقارة.

وفي الوقت الذي تشهد فيه القارة الأفريقية تكاملًا متزايدًا، تعمل مصر أيضًا على تعميق علاقاتها مع شركاء دوليين وإقليميين لتعزيز قدراتها التنافسية، من خلال عدة محاور من بينها: الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي لدعم النفاذ إلى الأسواق وسلاسل القيمة، وتوسيع التعاون الاقتصادي مع الدول العربية في المجالات التجارية والصناعية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات النوعية من الدول الآسيوية لتعزيز سلاسل القيمة وخلق شراكات تجارية واقتصادية مستدامة، ويأتي ذلك بالتوازي مع انضمام مصر لتجمع البريكس سعياً لخلق قنوات تجارية جديدة تسهم في تنويع أسواق ومصادر التجارة الخارجية والاستثمار.

وتحرص الخارجية المصرية والسفارات والقنصليات المصرية في الدول الآسيوية وبالتنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية وأجهزتها المختلفة على تنظيم والمشاركة في العديد من المنتديات الاستثمارية والاقتصادية الثنائية، وترتيب وتسهيل زيارات لرجال الأعمال وكبار المسؤولين الاقتصاديين إلى عدد من الدول، مثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية. كما تعمل الخارجية المصرية على تطوير العلاقات مع رابطة «الآسيان» وبشكل ثنائي مع دول مثل سنغافورة وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا. وينعكس هذا النشاط في تدفق الاستثمارات الآسيوية للعمل والإنتاج في السوق المصري بهدف التصدير إلى الأسواق المجاورة.

أما على المستوى الإجرائي والتشريعي والمؤسسي، فقد شهدت منظومة التجارة الخارجية إصلاحات واسعة لتعزيز بيئة الأعمال. فقد تم تخفيض متوسط زمن الإفراج الجمركي من ١٦ يومًا إلى ٥,٨ يوم في يونيو ٢٠٢٥، مع استهداف الوزارة الوصول إلى متوسط يومين خلال الفترة المقبلة، ومواصلة تحسين الأداء على مدار السنوات التالية. وتشمل الإصلاحات استمرار التحديث الشامل لمنظومة الإفراج الجمركي لتقليل تكلفة المعاملات من خلال عدة محاور، من بينها: تفعيل نظام إدارة المخاطر، تطوير منظومة الفحص الإلكتروني ولجان الفحص المشتركة، وتعزيز الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية.

وعلى صعيد الإصلاحات المؤسسية، تم تعزيز التكامل بين الجهات التابعة للوزارة، وتحديث القدرات المعملية والفنية لضمان مطابقة المنتجات للمعايير الدولية، وتسهيل إجراءات الرقابة والتصدير، بما يعزز تنافسية الصادرات. ويُستكمل ذلك من خلال تحديث الإطار التشريعي للتجارة الخارجية بما يتسق مع التزامات مصر الدولية ومعايير منظمة التجارة العالمية.

كما تواكب هذه التحركات إصلاحات هيكلية تشمل تطوير القدرات الإنتاجية، وتحسين منظومة

البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية، وتعزيز كفاءة الجهات التابعة للوزارة. وتشمل الإصلاحات أيضًا ربط السياسات التنظيمية بالتوجه نحو زيادة القيمة المضافة وتعزيز معدلات التعقيد الاقتصادي للمنتجات. ويُترجم ذلك عمليًا من خلال برنامج رد أعباء التصدير ٢٠٢٥/٢٠٢٦، الذي يهدف إلى زيادة تنافسية المنتجات المصرية، تعزيز النمو التصديري المستدام، وربط البرنامج بمعدلات الإنتاجية ونمو الصادرات والقيمة المضافة للمنتجات. كما يمثل التحول الرقمي محورًا رئيسيًا في استراتيجية الوزارة لتعزيز تنافسية الاقتصاد وزيادة الصادرات من خلال بناء منظومة رقمية متكاملة للبيانات والخدمات تتمثل في منصة التجارة الخارجية والتي تستهدف تمكين مجتمع المصدرين وتعزز كفاءة منظومة التجارة الخارجية،

وانطلاقًا من هذه الأطر، تعمل الوزارة على تحقيق مستهدفات طموحة تشمل دخول مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في التجارة العالمية خلال العامين المقبلين، والارتقاء إلى قائمة أفضل ٢٠ دولة بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة الصادرات إلى نحو ١٤٥ مليار دولار، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين ٢٠–٣٠٪، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة عالميًا.

وتسعى الوزارة إلى تحقيق التكامل بين ملفي الاستثمار والتجارة الخارجية، بحيث يصبح التصدير مدفوعًا بقاعدة إنتاجية قوية، والاستثمار موجهًا نحو قطاعات تعزز الصناعة الوطنية والقيمة المضافة، مع تطوير سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية والموانئ، وتعزيز الربط بين المناطق الصناعية والأسواق العالمية، بما يسهم في زيادة النفاذ للأسواق وتعظيم فرص الاستثمار.

ومع هذه المنظومة المتكاملة من السياسات التجارية والاستثمارية، الإصلاحات المؤسسية والإجرائية، تطوير الخدمات والصناعات الخضراء، وتعزيز التكامل الإقليمي والأفريقي، تمضي مصر نحو سياسة تجارية متسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والسياسات الاقتصادية للدولة، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للتجارة وزيادة تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية.

١. اتجاهات التجارة الخارجية عالمياً واقليمياً

التحـولات الاقتصـادية والجيـوسياسيـة العالميـة والإقليمية وأثرها تجارياً

شـهد العـالم في السـنوات الأخيرة تحـولات اقتصادية وجيوسياسية متسـارعة ألقت بظلالها على مختلف الاقتصاديات الوطنية، لاسيما في الدول النامية، وقد أدت الأزمات العالمية المتعاقبة مثل جائحة «كوفيد-١٩»، والازمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، واضطراب سلاسل الإمداد، والتوترات الجيوسياسية الدولية إلى إعادة صياغة أولويات التنمية الاقتصادية عالميًا، وبرزت توجهات دولية جديدة ترتكز على تعزيز الأمن الغذائي، توفير الطاقة، تسريع التحول الأخضر والرقمي، ودعم الاقتصاد الدائري كركائز أساسية للنمو المستدام. كما أصبحت المرونة الاقتصادية وتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية من بين أهم الأهداف الاستراتيجية لدول العالم بما فيها مصر.

كما شهدت معدلات نمو التجارة الدولية خلال الآونة الأخيرة بعض التباطؤ، حيث تشير توقعات منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى نمو حجم التجارة العالمية بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٠,٨٪ في عام ٢٠٢٣. ويُعزى هذا النمو المتواضع إلى حالة عدم اليقين العالمي التي نتجت عن الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية. وقد حرصت مصر على الحفاظ على موقف محايد ودبلوماسي في النزاعات التجارية الدولية، مما ساعدها على الحفاظ على شراكات تجارية متنوعة. كما قامت مصر بتعزيز التعاون مع التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل مجموعة البريكس سعياً لخلق قنوات تجارية جديدة تدعم الاستقرار الاقتصادي وتساهم في تنويع مصادر وأسواق التجارة الخارجية والاستثمار.

وعلى الصعيد الإقليمي، تبرز القارة الأفريقية كمحور رئيسي للتكامل الاقتصادي والتجاري. وتشهد القارة تحولًا إيجابيًا يعكس زخمًا متزايدًا نحو تعزيز التكامل من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التي تضم ٥٥ دولة وتعد أحد أهم التطورات الاقتصادية والتجارية خلال العقد الأخير. وتهدف الاتفاقية إلى إنشاء سوق إفريقية موحدة تضم أكثر من ١,٣ مليار نسمة بما يحفز النمو الصناعي، ويسهم في تنويع الصادرات، ويجذب الاستثمارات، ويعزز تنافسية الدول الأعضاء.

وتأتي مشاركة مصر الفاعلة في تنفيذ الاتفاقية متسقة مع أهداف «رؤية مصر ٢٠٣٠»، من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية بالأسواق الأفريقية وزيادة الصادرات، بما يعزز الاندماج الإقليمي للاقتصاد الوطني، ويحسن التنافسية، ويدعم جذب المزيد من الاستثمارات الموجهة للقطاعات التصديرية.

وفي الوقت الذي تشهد فيه القارة الأفريقية هذا التكامل، تعمل مصر أيضًا على تعميق علاقاتها مع شركاء دوليين وإقليميين لتعزيز قدراتها التنافسية من خلال عدة محاور، بما في ذلك:

- الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، لتعزيز النفاذ إلى الأسواق الأوروبية ودعم سلاسل القيمة.
- الشراكات الاقتصادية مع الدول العربية، لتوسيع أوجه التعاون في مختلف المجالات التجارية والصناعية.
- التعاون مع الدول الآسيوية، من خلال جذب الاستثمارات النوعية التي تدعم تطوير سلاسل القيمة وخلق شراكات تجارية واقتصادية مستدامة.

وتواصل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تبني هذه الشراكات لضمان استمرار التفاعل والتعاون مع مختلف الشركاء التجاريين، بما يسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع التحديات العالمية واستثمار الفرص الجديدة في الأسواق الإقليمية والدولية.

واستجابة لتلك التطورات قامت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بصياغة سياسة تجارية جديدة تتسق ورؤية مصر ٢٠٣٠، وتستهدف تحديد الاطار

الرئيسي المنظم لملف التجارة الخارجية بما يسهم في مجابهة ما يشهده العالم خلال الوقت الراهن من تحديات والاستفادة من نقاط القوة التجارية التي تعزز من تفادي أي صدمات مستقبلية.

التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تشهد التجارة العالمية والإقليمية خلال السنوات الأخيرة تحولًا متسارعًا نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، حيث أصبح الالتزام بالمعايير البيئية وممارسات الإنتاج المستدام أحد المعايير الأساسية للتنافسية الدولية. وتزايدت المتطلبات البيئية في الأسواق العالمية، خصوصًا في الأسواق الأوروبية، مما يحفز الدول على تطوير منظومات إنتاجية صديقة للبيئة وتبني تقنيات الطاقة النظيفة والمتجددة. ويشكل هذا التحول تحديًا وفرصة في الوقت نفسه، إذ يفتح آفاقًا جديدة أمام الدول التي تسعى لتعزيز تنافسية صادراتها من خلال الاستدامة والابتكار البيئي، ويحفز على تطوير الصناعات الخضراء والرقمية وتعزيز الاستثمارات الإنتاجية المستدامة.

وفي هذا السياق، تعمل مصر على مواءمة سياساتها التجارية والاستثمارية مع التحول الأخضر والرقمي العالمي، وتبنى معايير الاستدامة البيئية لتعزيز قدرة الصادرات المصرية على التوافق مع المتطلبات الدولية، لا سيما في الأسواق الأوروبية. وتسعى مصر لتطوير منظومة تجارية أكثر انفتاحًا وتنافسية، تعزز التصنيع بغرض التصدير، وتحفز الاستثمار الإنتاجي، وتُرسخ دورها كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار والخدمات اللوجستية، بما يسهم في تحقيق أهداف «رؤية مصر ٢٠٣٠» وبناء اقتصاد متنوع قادر على التكيف مع التغيرات العالمية واستثمار الفرص الاستراتيجية الناشئة.

فعلى سبيل المثال، يعتزم الاتحاد الأوروبي تطبيق آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)، التي تستهدف قطاعات كثيفة الانبعاثات مثل الأسمنت والحديد والصلب والألومنيوم والأسمدة، وهي منتجات تشكل نسبة كبيرة من هيكل الصادرات المصرية إلى السوق الأوروبية، ما يفرض تحديات للحفاظ على القدرة التنافسية لهذه القطاعات. ويستلزم ذلك تسريع خطوات التحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، وتطبيق ممارسات إنتاج مستدامة، ورفع كفاءة استهلاك الطاقة لضمان استمرار نفاذ الصادرات وفق المعايير الجديدة.

كما يشهد السوق العالمي ارتفاعًا مطّردًا في الطلب على المنتجات الصديقة للبيئة، بما يشمل المنتجات العضوية والسلع منخفضة البصمة الكربونية، وهو ما يفتح فرصًا واعدة أمام المنتجات المصرية القادرة على الالتزام بالمعايير البيئية لتعزيز حضورها في الأسواق الدولية وتوسيع قاعدة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية.

التحول الرقمي وتأثيره على التجارة العالمية

يشهد العالم تحولًا رقميًا متسارعًا يؤثر مباشرة على أنماط التجارة والاستثمار وسلاسل القيمة العالمية. ويشمل ذلك التوسع في التجارة الإلكترونية، والتقنيات المالية الرقمية، بما يسهم في تحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وخفض تكاليف النقل واللوجستيات، وتعزيز الشفافية في العمليات التجارية.

وفي هذا الإطار، تعمل مصر على تبني التحول الرقمي في منظومتها التجارية والاستثمارية، من خلال رقمنة الخدمات الجمركية، وتطوير منصات التجارة الإلكترونية، وتعزيز قدرات الشركات المصرية خاصة الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في الأسواق العالمية. ويسهم هذا التوجه الرقمي في رفع كفاءة الإنتاج والتصدير، وتعظيم القيمة المضافة للمنتجات، وتمكين الاقتصاد المصري من المنافسة بفاعلية في الأسواق الإقليمية والدولية.

تصاعد السياسات الحمائية وإعادة تشكيل النظام التجاري العالمي

وبينما تمضي مصر نحو تحقيق التحول الأخضر والتصنيع المستدام، تواجه الدولة ايضاً تحديات متزايدة نتيجة تصاعد السياسات الحمائية عالميًا. حيث ارتفعت وتيرة هذه السياسات في الآونة الأخيرة سواء من خلال آليات المعالجات التجارية أو اتباع سياسات تقييدة انغلاقية خارج إطار الاتفاقيات الدولية في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي واقتصاديات الكثير من الدول من تراجع وانكماش في معدلات النمو.

وجدير بالذكر أن العديد من الدول قد توسعت في تطبيق تدابير تجارية على منتجات مختلفة، خاصة الحديد والصلب. ومن أبرز تلك التحركات إعلان الولايات المتحدة في أبريل ٢٠٢٥ رفع الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الصلب من ٢٥٪ إلى ٥٠% بموجب المادة ٢٣٢ من قانون توسيع التجارة لعام ١٩٦٢. ويأتي ذلك امتدادًا لسياسات مشابهة يتبعها الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيسي لمصر، منذ عام ٢٠١٨ لحماية صناعة الصلب الأوروبية، إضافة إلى اعتزام الاتحاد الأوروبي تفعيل آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) التي تُلزم المصدرين بدفع تكلفة الكربون المرتبط بمنتجاتهم مع إمكانية خصم الضرائب أو أسعار الكربون التي تم دفعها في بلد المنشأ مما يفرض أعباء إضافية على المصدرين إلى السوق الأوروبية.

تقلبات سلاسل الإمداد العالمية وتأثيرها على حركة التجارة وفرص مصر التجارية

تشهد التجارة الخارجية الدولية تحولات متسارعة انعكست على سلاسل الإمداد العالمية، لا سيما نتيجة التوترات الإقليمية في البحر الأحمر وما ترتب عليها من تراجع في عائدات قناة السويس، إلى جانب تصاعد السياسات الحمائية واندلاع النزاعات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين. وفي ظل هذه التطورات، يشهد الاقتصاد العالمي إعادة توزيع لمراكز الإنتاج وسلاسل القيمة مدفوعاً بالتحولات التكنولوجية المتسارعة وتنامي التوجه نحو التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على نمط الOffshoring من خلال نقل الإنتاج إلى الخارج، وظهور اتجاهات جديدة تعتمد على نمطي Nearshoring المعني بنقل الإنتاج إلى الدول القريبة و Friendshoring من خلال نقل الإنتاج إلى دول حليفة. وتستهدف تلك التحركات تقليل المخاطر وتحقيق الاستقرار في سلاسل الإمداد. ويمثل هذا التحول فرصًا للدول النامية، ومن بينها مصر، لتعزيز شراكاتها الاقتصادية وجذب الاستثمارات في القطاعات التصنيعية المختلفة وزيادة معدلات التصدير.

ويتيح موقع مصر الجغرافي ومزايا بنيتها التحتية الحديثة أن تكون وجهة جاذبة لعمليات التصنيع بالقطاعات المختلفة بما يسهم في زيادة الصادرات المصرية من المكونات والسلع الوسيطة، ويعزز قدرتها على الاستفادة من الطلب العالمي المتنامي على المنتجات الصديقة للبيئة والمنخفضة البصمة الكربونية.

وترتكز هذه المقاربة على توسيع قاعدة الإنتاج، وتعظيم التعقيد الاقتصادي للمنتجات المصرية، والاستفادة من شبكة الاتفاقيات التجارية التفضيلية، وربط التجارة الخارجية بالاستثمار لتوفير بيئة إنتاجية مرنة قادرة على الصمود أمام اضطرابات سلاسل الإمداد. كما تعزز تلك المقاربة الصناعات الخضراء والرقمية والخدمية، بما يحول التحديات الحالية إلى فرص استراتيجية، ويزيد من تنافسية مصر واستدامة اقتصادها، ويرسخ موقعها كمركز إقليمي للإنتاج والتجارة ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة.

ومع اتساع نطاق التحولات التي تُعيد تشكيل خريطة التجارة العالمية، تعمل مصر على تحديث أدواتها التجارية بما يتوافق مع البيئة الدولية الجديدة. وتتبع الدولة في هذا الإطار، نهجًا مرنًا وتكامليًا يستهدف تعزيز الاقتصاد الوطني عبر تنويع الأسواق، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة في السلع والخدمات المصرية، بما يدعم تحسين مؤشرات التعقيد الاقتصادي. ويرتكز هذا النهج على تعميق الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، والاستفادة من شبكة واسعة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تتيح نفاذًا متميزًا إلى الأسواق العالمية.

كما تعمل مصر على تعزيز جاهزيتها لهذا التحول العالمي من خلال انتهاج سياسة تجارية استباقية تركز على زيادة نسب المكون المحلي، وتعزيز الترابط الصناعي، وجذب الاستثمارات النوعية الداعمة للتصنيع الموجه للتصدير، بما يعزّز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع المتغيرات المتسارعة واستثمار الفرص الناشئة في الاقتصاد العالمي الجديد.

٢. اتجاهات التجارة الخارجية المصرية

أولاً: هيكل التبادل التجاري غير البترولي بين مصر ودول العالم ٢٠١٤ - ٢٠٢٤

شهد أداء التجارة الخارجية لمصر ودول العالم خلال عام ٢٠٢٤ طفرة ملحوظة، حيث ارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية ليبلغ ١٢٠,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٩٢,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤، بما يعكس قوة ومتانة الاقتصاد المصري وتحسن جاذبية السوق المحلي للاستثمار والتصدير. كما يمثل انخفاض العجز في الميزان التجاري أحد المؤشرات الإيجابية البارزة، إذ تراجع ليسجل ٣٧,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٤٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤بانخفاض قدره ١٠,٤ مليار دولار، وهو ما يُبرز نجاح السياسات الحكومية في تنمية الصادرات وتنظيم الواردات.

نتج هذا التحسن بالأساس عن زيادة الصادرات المصرية غير البترولية، والتي ارتفعت بقيمة ١٩,٢٨٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٤ في دلالة واضحة على قدرة المنتج المصري على المنافسة في الأسواق العالمية وتنامي الثقة في جودة المنتجات المصرية، كما ارتفعت الصادرات المصرية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥ لتسجل ٤٠,٦ مليار دولار أمريكي بالمقارنة بـ ٣١,١ مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ١٩٪وبقيمة ٦,٥ مليار دولار أمريكي.

جدول ١ أداء التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، بالإضافة إلى البيانات المتاحة خلال الفترة يناير - أكتوبر ٢٠٢٥

القيمة بالمليون دولار

	الصادرات غير البترولية	الواردات غير البترولية	الميزان التجاري	حجم التجارة
٢٠١٤	٢٢,٢٢٠	٧٠,٣٧٠	٤٨,١٤٩-	٩٢,٥٩٠
٢٠١٥	١٨,٦٢٤	٦٧,٢٤٩	٤٨,٦٢٥-	٨٥,٨٧٣
٢٠١٦	٢٠,٣٨٤	٦٣,٨٢١	٤٣,٤٣٧-	٨٤,٢٠٥
٢٠١٧	٢٢,٥٨٣	٥٨,٥١٤	٣٥,٩٣١-	٨١,٠٩٧
٢٠١٨	٢٥,٠٨٠	٧٠,٦٨٧	٤٥,٦٠٦-	٩٥,٧٦٧
٢٠١٩	٢٥,٤٩٩	٧٠,٨٥٣	٤٥,٣٥٤-	٩٦,٣٥١
٢٠٢٠	٢٥,٤٧٩	٦٦,١٣١	٤٠,٦٥٢-	٩١,٦١٠
٢٠٢١	٣٢,٤٣٥	٨١,٩٤٠	٤٩,٥٠٤-	١١٤,٣٧٥
٢٠٢٢	٣٥,٧٧١	٨٤,٢٨٣	٤٨,٥١١-	١٢٠,٠٥٤
٢٠٢٣	٣٦,١٦٢	٧٤,٩١٩	٣٨,٧٥٦-	١١١,٠٨١
٢٠٢٤	٤١,٥٠٨	٧٩,٣٠٩	٣٧,٨٠٠-	١٢٠,٨١٧
يناير – أكتوبر ٢٠٢٤	٣٤,١٤٨	٦٥,٥٢١	٣١,٣٧٣-	٩٩,٦٦٩
يناير – أكتوبر ٢٠٢٥	٤٠,٦١٤	٦٦,٩٣٦	٢٦,٣٢٢-	١٠٧,٥٥٠

المصدر :الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شكل ١ أداء التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٤

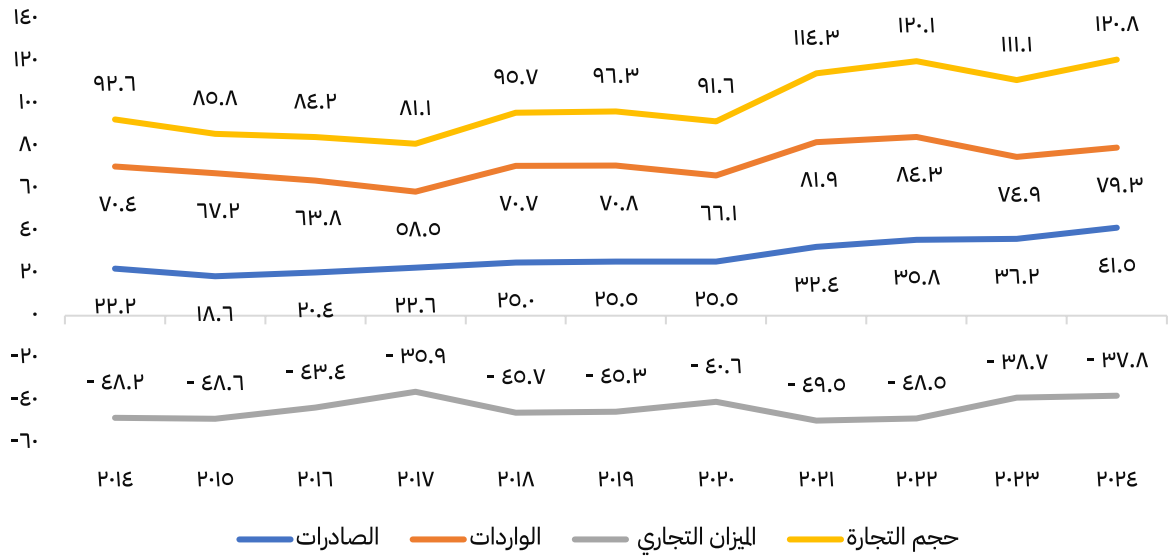

هيكل الصادرات المصرية غير البترولية

سجلت الصادرات المصرية غير البترولية تطورًا لافتًا خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٤، سواء من حيث القيمة الإجمالية أو من حيث هيكل القطاعات والوجهات الجغرافية، وهو ما يعكس تحسن القدرة التصديرية للاقتصاد المصري وتنامي دوره في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بشكل رئيسي بالأداء القوي لعدد من القطاعات ذات الوزن النسبي الكبير في هيكل الصادرات، وفي مقدمتها مواد البناء، المنتجات الكيماوية والأسمدة، والصناعات الغذائية، والسلع الهندسية والإلكترونية، حيث شكلت مجتمعة الركيزة الأساسية للنمو.

ووفقًا لإجمالي الصادرات غير البترولية لعام ٢٠٢٤ والتي بلغت حوالي ٤١.٥٠٨ مليار دولار، استحوذت خمسة قطاعات رئيسية على نحو ٨٧٪ من الإجمالي، وهي: مواد البناء بنسبة ٢٦,٢٪ وبقيمة حوالي ١٠.٨٧٢ مليار دولار، والمنتجات الكيماوية والأسمدة بنسبة ٢١,٢٪ وبقيمة حوالي ٨.٧٨٤ مليار دولار ، والصناعات الغذائية بنسبة ١٤,٧٪ وبقيمة حوالي ٦.١٠٩ مليار دولار ، والسلع الهندسية والإلكترونية بنسبة ١٣,٨٪ وبقيمة حوالي ٥.٧١٩ مليار دولار، والحاصلات الزراعية بنسبة ١١,٣٪ وبقيمة حوالي ٤.٦٧١ مليار دولار. ويعكس هذا التركيز النسبي للهيكل القطاعي أهمية هذه القطاعات كركيزة أساسية للصادرات المصرية، مع إبراز الحاجة إلى توجيه الجهود نحو تعزيز حضورها في الأسواق الخارجية وتنويع القاعدة التصديرية بشكل تدريجي.

جدول ٢ حجم الصادرات موزعة قطاعياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥

القيمة بالمليون دولار

المجلس	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	يناير –أكتوبر ٢٠٢٥
مواد البناء	٤,٠٤٢	٣,١٣٩	٤,٩١٢	٥,٠٧٩	٥,١٩٤	٥,٠٤٣	٦,٢٨٣	٦,٣٧٥	٦,٨٧٩	٨,٨٨٣	١٠,٨٧٢	١٢,٧٩٨
منتجات كيماوية و اسمدة	٤,٨٠٨	٣,٣٢٨	٣,٨٨٦	٥,٢٨٠	٧,٥١٦	٧,٦٧٥	٦,٩٥٢	١٠,٢٧٦	١١,٢٠٦	٨,٠١٠	٨,٧٨٤	٧,٧٢٠
صناعات غذائية	٣,٠٠٠	٢,٧٨٣	٢,٩٢٢	٢,٩٦٠	٣,٠٣٤	٣,٢٦٨	٣,٢٧٦	٤,١٢٤	٤,٦٠٨	٥,٤٣٣	٦,١٠٩	٥,٧٦٦
سلع هندسية والكترونية	٣,٢٧٨	٢,٨٤١	٢,٥٨٢	٢,٧٩٣	٢,٥١٠	٢,٥٦٦	٢,٤٧٨	٣,٦٨٨	٤,٠٨١	٤,٩٩٧	٥,٧١٩	٥,٣٢٣
حاصلات زراعية	٢,٥٦٩	٢,٥١٥	٢,٤٠٣	٢,٤٩٣	٢,٣٨٢	٢,٦٢٠	٢,٦٥٦	٢,٨٧٤	٣,٥٢٢	٣,٩٦٣	٤,٦٧١	٣,٨٩٤
ملابس جاهزة	١,٤٣١	١,٣٨٧	١,٢٧٧	١,٤٥١	١,٦٠٤	١,٦٩٨	١,٤٤٧	٢,٠٦٩	٢,٥١٨	٢,٤٢١	٢,٨٣٤	٢,٨٠٨
غزل ومنسوجات	٩٧٤	٨٩٦	٧٦١	٨١١	٨٧٤	٨٢٨	٧٢٤	٩٢٧	١,٠٧٢	١,١١١	١,١٤٩	٩٦٦
الطباعة والتغليف والورق والكتب	٦٦٨	٥٦٦	٥٤٠	٦٤٥	٧٢٢	٦٧٢	٦٢٩	٩٨٨	١,٠٦٨	٨٩١	٩٥٢	٧٨١
الصناعات الطبية	٦١٦	٥٠٨	٥١٤	٤٧١	٤٥١	٤٩٣	٥٤٩	٥٦٣	٥٧٥	٦٢٦	٨١٤	٧٩٣
مفروشات	٧٢٠	٥٧٥	٥٠٠	٥٢٥	٥٣٣	٥٠٠	٤٩٤	٦٤٩	٥٩٢	٥٥٨	٦٤٠	٥١٨
اثاث	٣٩١	٣٧٦	٣٩٤	٣٤٢	٣٢٤	٢٧٠	٢٤٦	٢٩٤	٢٨٤	٣٢١	٣٤٨	٣٢٦
جلود و احذية و منتجات جلدية	٢١٢	١٦٨	١٢٩	١١٨	١٠٥	٧٨	٥٣	٨٦	٩٢	١١٥	١٠٠	٨٤

المصدر :الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شكل ٢ حجم الصادرات موزعة قطاعياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤

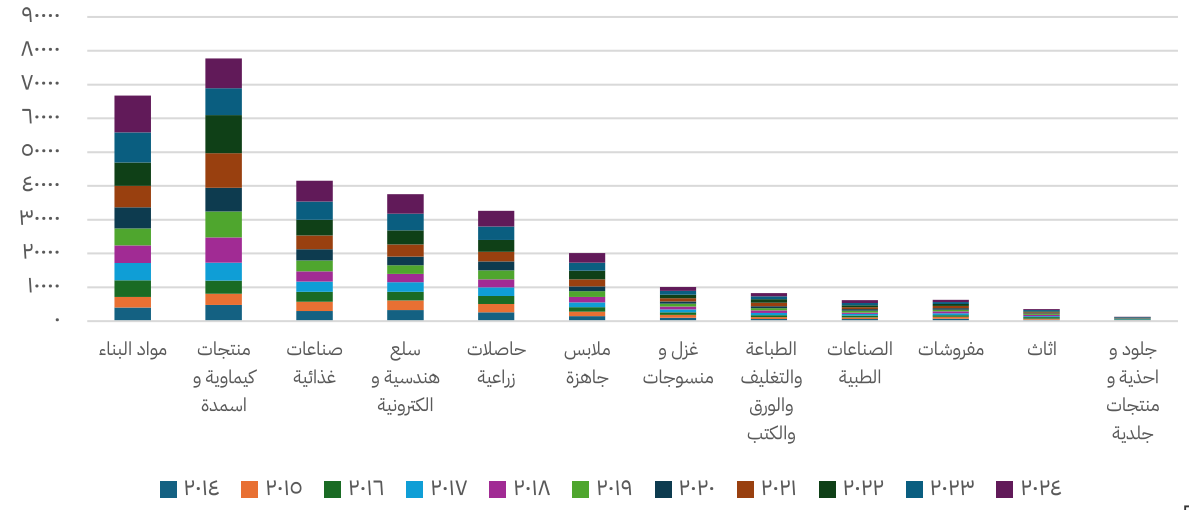

أما على المستوى الجغرافي فيُظهر توزيع الصادرات خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٤ أن الأسواق الإقليمية القريبة لا تزال تمثل المكون الرئيسي لهيكل التجارة الخارجية المصرية. فقد حافظت الدول العربية على موقعها كأكبر شريك تصديري لمصر، حيث ارتفعت الصادرات إليها بنسبة ٧١٪ لتبلغ نحو ١٦ مليار دولار عام ٢٠٢٤ مدفوعة بروابط تجارية وثيقة وتكامل سوقي مدعوم باتفاقيات إقليمية (مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى). ويأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية، إذ ارتفعت الصادرات المصرية إليه من ٥,٦ مليار دولار إلى ١٠,٢ مليار دولار، وهو ما يعكس استفادة متزايدة من اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية. لاسيما في قطاعات مواد البناء والكيماويات. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استقرت صادرات مصر إليها ضمن نطاق محدود نسبيًا (١,٢- ٢,٣ مليار دولار) بما يعكس وجود علاقات تجارية مستقرة ولكن دون توسع جوهري.

ووفقًا لإجمالي الصادرات المصرية غير البترولية لعام ٢٠٢٤، استحوذت الصادرات على توزيع جغرافي متنوع، حيث جاءت جامعة الدول العربية في المقدمة بنسبة ٣٨,٧٪ من الإجمالي، تلتها الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٤,٥٪، ثم آسيا بدون الدول العربية بنسبة ١٣,٣٪، وأفريقيا بدون الدول العربية بنسبة ٥,٥٪، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥,٤٪، بينما شكلت باقي دول العالم نحو ١٢,٦٪. ويعكس هذا التوزيع تركيز الصادرات المصرية على الأسواق العربية والأوروبية بشكل أساسي، مع أهمية متنامية للأسواق الآسيوية والأفريقية لتعزيز تنويع الشركاء التجاريين.

جدول ٣ حجم الصادرات موزعة جغرافياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥

القيمة بالمليون دولار

المجموعة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	يناير –أكتوبر ٢٠٢٥
جامعة الدول العربية	٩,٣٧٠	٨,٠٤٩	٩,٤٠٦	٩,١٦٤	٩,١٠١	٩,٣٣١	٩,٥٦٩	٩,٦٤٧	١٢,٠٧١	١٣,٤٧٤	١٦,٠٥٠	١٦,٧٦٨
الاتحاد الاوروبي EU	٥,٦٠٣	٤,٠٠٢	٤,١٥٢	٥,٣١٩	٦,٤٢٦	٦,٣٦٣	٥,٨٥٣	٩,٢٨١	٩,٤٣٩	٩,٠٧٦	١٠,١٧٩	٩,٥٨٧
اسيا بدون الدول العربية	٢,٦١٦	٢,٣٢٧	٢,٥٦١	٣,٣٧٨	٤,٠٤٩	٣,٦٠٥	٤,١٥٩	٥,٣١٩	٥,٧١٦	٥,١٤٨	٥,٥٢٨	٤,٩٩٥
افريقيا بدون الدول العربية	١,٢١١	١,١٢٠	١,٢٦٥	١,٣٦٦	١,٥١٧	١,٣٩١	١,٤٥٧	١,٨٦٥	٢,٠٧٢	٢,٣١٢	٢,٢٨٠	١,٨١٣
الولايات المتحدة الامريكية	١,٢٨٠	١,٢٣٦	١,١٣٠	١,٢٩٩	١,٥٩٦	٢,٠٨٣	١,٦١٤	٢,٤٢٦	٢,٣٣٥	٢,٠١٥	٢,٢٥٦	٢,٢٦٤
باقي دول العالم	٢,١٤١	١,٨٩٠	١,٨٧٠	٢,٠٥٦	٢,٣٩١	٢,٧٢٥	٢,٨٢٧	٣,٨٩٨	٤,١٣٧	٤,١٣٦	٥,٢١٥	٥,١٨٧

المصدر :الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شكل ٣ يوضح حجم الصادرات موزعة جغرافياً خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤

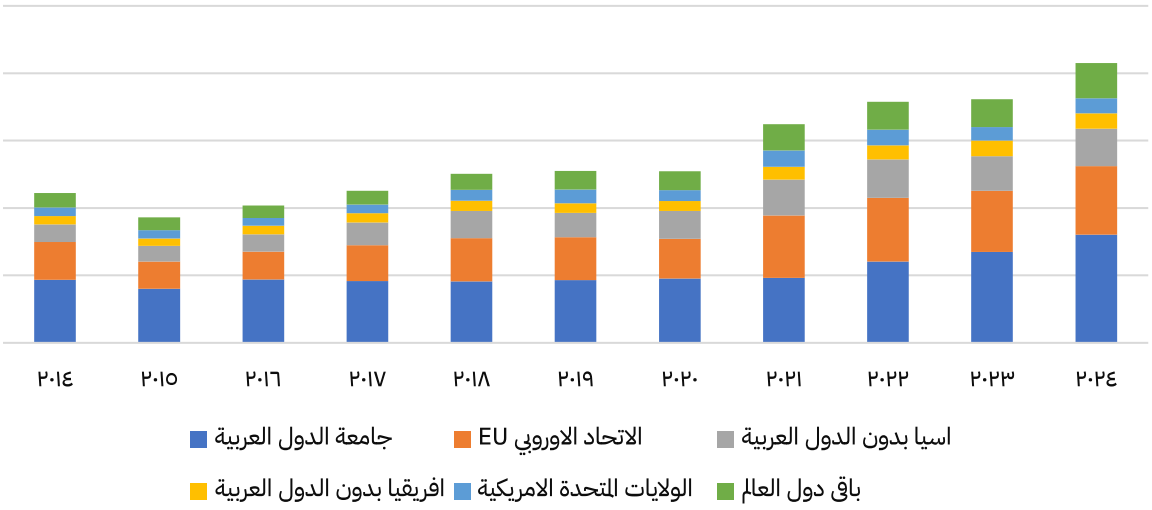

إجمالا، تعكس هذه التطورات اتجاها نحو تعزيز التنويع القطاعي للصادرات مع تركز جغرافي ملحوظ في الأسواق الإقليمية التقليدية (العربية والأوروبية)، مقابل ضعف التواجد في الأسواق الأفريقية والآسيوية. وبالرغم من التحسن النسبي في الصادرات، فإن تحقيق تحول هيكلي مستدام في التجارة الخارجية يتطلب سياسات أكثر فاعلية لتعزيز القطاعات التنافسية الصناعية، وتوسيع قاعدة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، مع استغلال الفرص غير المستغلة في الأسواق الأفريقية والأسواق الناشئة.

هيكل الواردات المصرية غير البترولية

يكشف هيكل الواردات غير البترولية عن هيمنة السلع الهندسية والإلكترونية بالنصيب الأكبر من فاتورة الاستيراد بقيمة تجاوزت ٢٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، ما يعكس اعتماداً هيكلياً على استيراد الآلات والمعدات الكهربائية والإلكترونية لتلبية احتياجات الإنتاج. إضافة إلى ذلك، تأتي مواد البناء والمنتجات الكيماوية والأسمدة كشرائح رئيسية من الواردات نظرًا لكونها مواد خام ووسيطة تدخل في صناعات محلية متعددة. كما تحظى الحاصلات الزراعية بمركز متقدم ضمن الواردات، حيث تتراوح بين (٩,٨ – ١٠,٤ مليار دولار سنويًا) خلال الفترة ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ في ظل اعتماد كبير على استيراد الحبوب والسلع الغذائية الأساسية المخصصة للطلب المحلي.

وعلى النقيض تراجعت واردات بعض القطاعات مثل المفروشات والملابس الجاهزة والسلع اليدوية إلى مستويات هامشية، بما يعكس قدرة نسبية على تلبية هذه الاحتياجات من الإنتاج المحلي. أما الصناعات الطبية فقد شهدت نمطًا متقلبًا، إذ ارتفعت بشكل حاد خلال عام ٢٠٢١ بفعل جائحة كورونا، ثم أخذت مسارًا انحداريًا مع تراجع الطلب الخارجي وزيادة الإنتاج المحلي للمستلزمات الطبية.

جدول ٤ حجم الواردات على المستوى القطاعي خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤، بالإضافة إلى الفترة يناير – أكتوبر ٢٠٢٥

القيمة بالمليون دولار

المجلس	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	يناير –أكتوبر ٢٠٢٥
سلع هندسية و الكترونية	١٩,٨٣٢	٢٠,٨٦٦	٢٠,٧٤٦	١٦,١٨٣	٢٠,٨٤٢	٢١,٥٧٦	٢١,٢٦١	٢٥,٠٦٨	٢١,٥٦٠	٢٠,٦٦٢	٢٣,٣٥١	٢٠,٥٨٧
مواد البناء	١٢,٠٣٠	٩,٥٢٥	٨,٨٩٣	٩,٤٥٠	١٢,٢٠٦	١٠,١٩٣	٨,٥٩٤	١٢,١٥٩	١٣,٥٥٤	١٢,١٠٥	١٣,٧٤٦	١١,١٢١

القيمة بالمليون دولار

المجلس	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	يناير –أكتوبر ٢٠٢٥
منتجات كيماوية و اسمدة	٩,٦٦١	٩,٢٠٢	٨,٨٨٧	٩,٢٠٣	١١,٤٧٧	١١,٣٩٩	٩,٧٣٨	١٢,٦٥١	١٤,٥٨٩	١١,٠٥٧	١١,٤٧٢	٩,٠٣٥
حاصلات زراعية	٨,٢٢٧	٧,٠٦٤	٦,٣٧٣	٦,٦٣٥	٧,٦٢٦	٨,٨٦٥	٨,٩٩٨	١١,٤٩٣	١٢,٣٤١	٩,٨٥٠	١٠,٤٣١	٨,٦٥٥
صناعات غذائية	٩,٢٧١	٩,٠١٦	٩,٠٣٦	٧,٨٣٦	٧,٩٤٧	٨,٢٥٩	٨,٠١٤	٨,٢٢٨	٩,٠٤٧	٨,٦٨٨	٩,٢٨٨	٧,٥٦٧
الصناعات الطبية	٣,٣٢٠	٣,٥٣٨	٣,٤٥٦	٣,٢٨٢	٣,٤٠١	٣,٨٢٨	٤,٠٢٣	٥,٤٧٤	٥,١٩٥	٤,٩١٤	٤,٧٦١	٣,٥٦٤
غزل و منسوجات	٢,٧٠٢	٢,٧١٦	٢,٥١١	٢,٨٥٠	٣,٣٩٧	٣,٤٣٨	٢,٩٣٣	٣,٤٤٩	٣,٥٧٠	٣,٠٦٦	٣,٤٧١	٣,٣٠٣
الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية	١,٦٤٢	١,٦٣٦	١,٥٣٨	١,٤٣٧	١,٧٥٢	١,٦٥٨	١,٥١١	١,٦٢١	٢,١٢٢	١,٦٥٢	١,٧٧٥	١,٤٠٣
اثاث	٢,٢٥٧	٢,٠٨٣	١,٨٢٨	١,٥٣١	١,٨٠٢	١,٧٠١	١,٤٩٣	١,٨٥٥	٢,٠٠٤	١,٥٤٧	١,٥٠٩	١,٢٦٤
ملابس جاهزة	٩٦٧	١,١٨٩	٧١٩	٤١٨	٥٥٨	٥٤٦	٤٠٠	٤٣٧	٣٦٠	٢٦٢	٢١٨	٢٢٣
جلود و احذية و منتجات جلدية	١٩٥	٣١١	٢١٥	١٥٥	٢٠٧	٢٠٤	١٦١	١٦٢	١٧١	١٣٥	١٠٤	١١٣
مفروشات	٢٠٨	٢٠٠	١٠٦	٨٤	١٣٤	١٥٨	٢٠٦	١٦٧	٦٣	٣٥	٢٩	٢٩

المصدر :الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شكل ٤ حجم الواردات على المستوى القطاعي خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٤

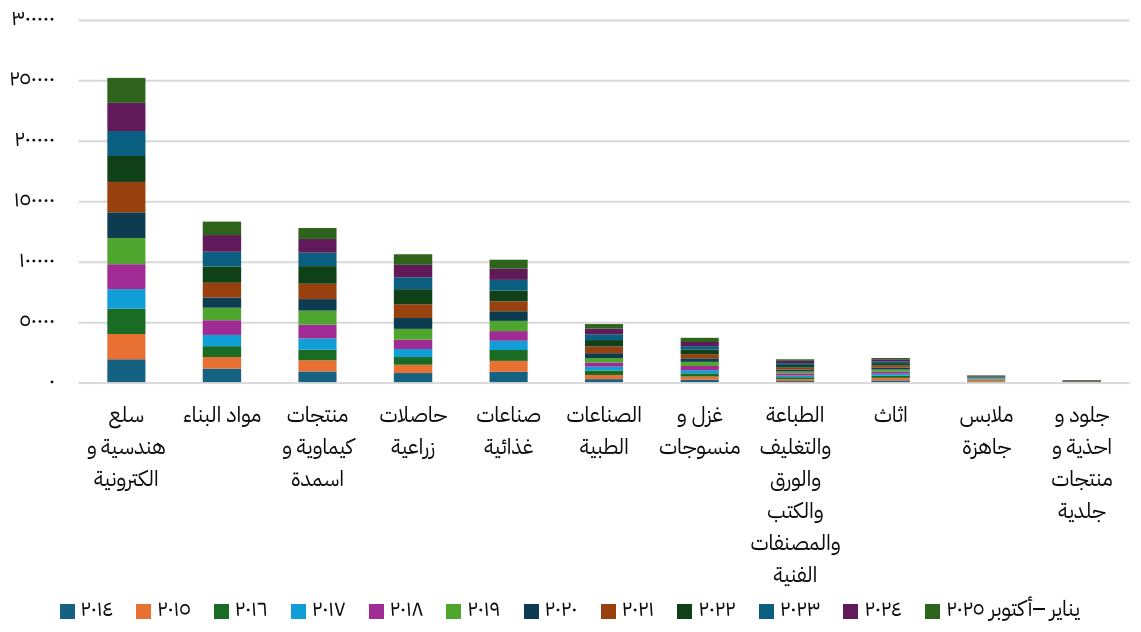

ثانياً: اتجاهات التجارة في الخدمات والفرص المتاحة لمصر

يُعد قطاع الخدمات أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والصادرات غير التقليدية في مصر، إذ يمتلك إمكانات تصديرية كامنة لم يتم استغلالها بعد بالشكل الأمثل نتيجة لتعدد الأدوار المؤسسية وغياب الإطار التنظيمي الموحد الداعم لنمو هذا القطاع. وتتجه الدولة في المرحلة المقبلة إلى تعزيز ما يعرف بـ "خدمنة الاقتصاد" بما يتسق مع سياسة مصر التجارية، أي تمكين الخدمات لتصبح محركًا رئيسيًا للقيمة المضافة في مختلف القطاعات الاقتصادية وكذا التوسع في تجارة الخدمات سواء كأنشطة رئيسية مستقلة أو كمكون مكمل للصناعات التحويلية بما يُسهم في تعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتنويع هيكل الصادرات الوطنية.

ويتيح التركيز على تطوير قطاع الخدمات للوزارة إمكانية ربط التجارة الخارجية بالاستثمار بشكل مباشر، حيث يشجع هذا التوجه على جذب الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في القطاعات الخدمية المختلفة، بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية على المدى الطويل. ويعمل هذا النهج على تحويل الخدمات إلى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، ويخلق فرصًا جديدة للاستثمار النوعي الذي يُسهم في تعزيز الصادرات وتوسيع قاعدة المصدرين.

ويمثل قطاع التجارة في الخدمات مجالاً واسع الإمكانات أمام الاقتصاد المصري في ظل الطلب المتزايد على الخدمات العابرة للحدود. ويشير أحد التقارير الصادرة عن الأونكتاد إلى أن مصر تتمتع بفرص واعدة في تجارة الخدمات في عدة قطاعات، من بينها الخدمات اللوجستية والنقل البحري مستفيدة بذلك من موقع مصر الاستراتيجي وقناة السويس والتطوير الذي حققته الدولة على مدار الأعوام السابقة في تحديث البنية التحتية اللوجستية. وترتبط بذلك فرص مهمة لتطوير مراكز إقليمية للتوزيع وإعادة التصدير، وتحسين الخدمات المقدمة في قطاعي السياحة والسفر خاصة مع تنامي الطلب على السياحة الثقافية والطبية والترفيهية، بما يعزز مساهمة القطاعين في جذب النقد الأجنبي وتنويع مصادر الدخل.

كما تضمن التقرير امتلاك قطاع الخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لقاعدة بشرية مؤهلة تعزز صادرات خدمات التعهيد الرقمي، البرمجيات، وخدمات الدعم التقني للشركات الدولية. بالإضافة إلى قطاع خدمات التعليم والتدريب والصحة من خلال إمكانية جذب شرائح من الطلاب والمرضى من الدول العربية والأفريقية في إطار مبادرات تعاون ثنائي وإقليمي.

ووفقا لإحصاءات منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٢٤ تمثلت أهم صادرات مصر من الخدمات التجارية في إيرادات السفر (السياحة) حيث تبلغ ٥٤ ٪ من إجمالي صادرات مصر من الخدمات التجارية، وتأتي بعدها خدمات النقل بنسبة ٣٠٪ من إجمالي صادرات مصر من الخدمات التجارية. وبالتالي تأتي أهمية البنية التحتية الجديدة والمشاريع الكبرى حيث يعد قطاع الخدمات اللوجستية المرتبط بقطاع خدمات النقل من أهم القطاعات سواء لزيادة الصادرات الخدمية او السلعية.

وعلى الرغم من أن إحصائيات مصر لخدمات التشييد والبناء وخدمات التعهيد outsourcing وتكنولوجيا المعلومات تندرج ضمن خدمات أخرى إلا أن تلك القطاعات هي من القطاعات الخدمية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لمصر وتتمتع بميزة تنافسية، حيث يتواجد موردي الخدمات المصريين في مجال التشييد والبناء في كل من أسواق الدول الأفريقية والعربية. أما بالنسبة لخدمات تكنولوجيا المعلومات فإن الاهتمام بالتعليم واللغة من شأنه تعزيز نمو الصادرات في ذلك القطاع. ولا يمكن إغفال أن العاملين بالخارج هم جزء أساسي من صادرات مصر الخدمية وقد سجلت بيانات البنك المركزي عن الفترة يوليو - ديسمبر من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ارتفاع صافي التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٧ مليار دولار.

وفي هذا الإطار، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على وضع إطار وطني متكامل لتطوير صادرات الخدمات من خلال توحيد جهود الجهات المعنية بما يضمن تنمية مستدامة لهذا القطاع الحيوي، وتعظيم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي،

وتحسين الأداء التجاري، وتوفير فرص عمل نوعية وعالية الجودة. ويشمل هذا التوجه تعزيز الكفاءة اللوجستية والرقمنة والتكامل الإلكتروني للبيانات بين الجهات المختلفة، بما يسهم في تسريع حركة البضائع وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمصدرين والمستوردين، ويعزز من قدرة الموانئ المصرية على المنافسة كمراكز لوجستية إقليمية. كما تعتمد الوزارة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في عمليات التخطيط والتنسيق لدعم تطوير المنظومة اللوجستية وفق أفضل الممارسات العالمية.

ثالثاً: تنويع الصادرات لتعزيز أداء التجارة الخارجية مع التركيز على القطاعات الخضراء (مثل الهيدروجين الأخضر)

يستهدف تنويع الصادرات زيادة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية من خلال توسيع قاعدة المنتجات والخدمات المصدرة وتنويع الأسواق المستهدفة. ويأتي هذا متسقًا مع الأهداف الرئيسية للسياسة التجارية المصرية، والتي تشمل تنويع القطاعات والمنتجات التصديرية وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، من خلال عدة محاور رئيسية تتضمن ما يلي:

- توسيع القطاعات الاقتصادية المصدرة لتقليل الاعتماد على قطاع واحد أو مجموعة محدودة من القطاعات.
- التوسع في الوصول إلى أسواق جديدة لتقليل المخاطر الاقتصادية التي قد تنتج عن التقلبات والتحديات العالمية.
- التركيز على زيادة القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المصدرة بدلًا من الاعتماد على المواد الخام أو السلع الأساسية فقط.
- ربط التجارة الخارجية بالاستثمار في القطاعات الخدمية والسلعية من خلال تشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتقنية التي تعزز القطاعات التصديرية وتدعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية على المدى الطويل.

ويتيح هذا التوجه التركيز على القطاعات الناشئة ذات الإمكانات الاستراتيجية، وفي مقدمتها الصناعات الخضراء والطاقة النظيفة، بما في ذلك مشروعات الطاقة الشمسية، دعمًا لرؤية التحول نحو اقتصاد مستدام منخفض الكربون. وتعمل مصر على ترسيخ موقعها كمركز إقليمي للطاقة المتجددة، بما يعزز دورها في سلاسل القيمة العالمية للمنتجات منخفضة الانبعاثات وعالية القيمة المضافة. وفي هذا الإطار، تتوسع الدولة في مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، مع تعزيز الشراكات مع كبرى الشركات الدولية لتنفيذ مشروعات تمتد على البحر الأحمر والبحر المتوسط بما يخلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد المصري ويزيد من القدرة التصديرية لتلك القطاعات في إطار شراكات مصر التجارية مع مختلف الدول ومن بينها دول الاتحاد الأوروبي.

ويمثل هذا التوجه نحو الطاقة المتجددة والصناعات المستدامة فرصة حقيقية لترسيخ مكانة مصر كمحور إقليمي للتجارة في المنتجات الخضراء، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الإقليمية والدولية، بما يفتح آفاقًا أوسع لجذب الاستثمارات النوعية في هذا المجال الحيوي.

٣. الإطار الاستراتيجي لتعزيز التجارة الخارجية

تعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٠٢٤ – ٢٠٢٧/٢٠٢٦) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلاً عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

في إطار هذا التوجه الشامل للدولة، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية من خلال سياسة تجارية منفتحة على تنفيذ حزمة من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة حجم التجارة الخارجية ومعالجة العجز المزمن في الميزان التجاري وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية. وتشمل هذه الإصلاحات تيسير الإجراءات أمام المستثمرين وتسهيل حركة التجارة، وخفض زمن الإفراج الجمركي ليصل إلى يومين مع نهاية عام ٢٠٢٥، إلى جانب تقديم خدمات رقمية تقلّص زمن التخليص الجمركي بنسبة تصل إلى ٧٥٪ بنهاية العام نفسه، بما ينعكس مباشرة على خفض تكاليف التجارة الخارجية وزيادة تنافسيتها.

كما تم إقرار البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية للفترة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ – ٢٠٢٨/٢٠٢٧ بما يتسق مع المستهدفات التصديرية الطموحة، إلى جانب إنشاء المنصة الوطنية للتجارة الخارجية لتسهيل خدمات مجتمع الأعمال المصري. وتعمل الوزارة كذلك على حماية الصناعة المحلية من الممارسات التجارية غير العادلة، وتحفيز الصادرات المصرية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية. وفي هذا السياق، صدر قانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إنشاء الوكالة المصرية لضمان الصادرات والاستثمار والتي تستهدف توفير آليات متكاملة للضمان وتحفيز التوسع في الأسواق العالمية.

وترتبط مستهدفات الوزارة ارتباطًا مباشرًا بالأطر الاستراتيجية للدولة وبرامجها الوطنية، وفي مقدمتها رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، إذ تمثل هذه المرجعيات الأساس الحاكم لصياغة سياسات الوزارة وبرامجها التنفيذية بما يضمن اتساق جهودها مع أولويات الدولة وتعظيم مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.

وانطلاقًا من هذه الأطر، تعمل الوزارة على تحقيق مستهدفات طموحة تشمل دخول مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في التجارة العالمية خلال العامين المقبلين، والارتقاء إلى قائمة أفضل ٢٠ دولة بحلول عام ٢٠٣٠، فضلًا عن زيادة الصادرات المصرية إلى نحو ١٤٥ مليار دولار وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين ٢٠–٣٠٪. ويمثل تحقيق هذه الأهداف جزءًا أساسيًا من تنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية للدولة، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة عالميًا ويؤكد جاهزيته للتعامل مع المتغيرات المستقبلية في النظام التجاري الدولي.

التجارة الخارجية في رؤية مصر ٢٠٣٠

في إطار السعي نحو تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ «تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية»، من خلال استمرار تشجيع الصادرات ذات الميزة التنافسية العالية، وتيسير جميع سبل النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المضافة والمكون التكنولوجي العالي، مع زيادة تنوعها، ومن ثم قدرتها على مقاومة تقلبات الأسواق الخارجية. وقد وضعت الرؤية مجموعة من السبل لتحقيق تلك الأهداف تشمل: تطوير المنظومة الإجرائية والتشريعية وتبني سياسة منافسة فعّالة وعادلة لخلق بيئة مواتية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز التحول الرقمي وميكنة الخدمات وإتاحة البيانات. كما تركز على تنمية الإنتاج والصادرات المرتكزة على الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، ودعم التجمعات العنقودية وتعزيز اندماج مشروعاتها في سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية.

كما تسعى الرؤية إلى تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل محافظة، بالإضافة إلى إزالة معوقات الصادرات وفتح أسواق جديدة. إضافة إلى ذلك تولي الرؤية اهتمامًا بتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. كما

تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية «مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة» حيث أنها تتمتع بفرص نمو كبيرة وسريعة وقدرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية.

علاوة على ذلك، يشكل «توفير التمويل» ممكنًا لدعم النهوض بالتجارة الخارجية جنبًا إلى جنب مع «تعزيز التحول الرقمي» و«تحقيق التقدم التكنولوجي» الذي يفتح آفاقًا جديدة لزيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة. وكذلك يعد «إنتاج البيانات وإتاحتها» ممكنًا هامًا لاتخاذ قرارات مستنيرة. ولا بد أن يتم تحقيق ذلك في إطار «بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» مع «تعزيز الشراكات» و«تعزيز التعاون الإقليمي والدولي» وهو ما أكدت عليه رؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن الخطة الشاملة للتطوير المؤسسي وتعزيز الشراكات.

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

المبادئ الحاكمة:

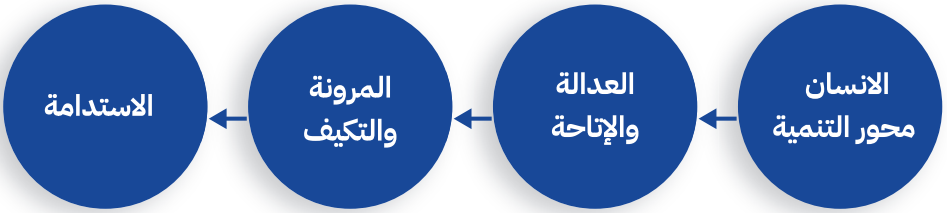

أهداف الاستراتيجية:

الممكنات:

التجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة

تؤكد الدولة على أهمية «ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية» باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ويتم ترجمة هذا التوجه من خلال تبنّي سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ورفع كفاءة إدارة الموارد المتاحة، مع التركيز على دعم القطاعات ذات القيمة المضافة، وتعظيم الاستفادة من الميزات التنافسية للاقتصاد الوطني، ولا سيّما في مجالات التجارة الخارجية، التصنيع، الابتكار، التحول الرقمي، وتنمية رأس المال البشري.

وفي هذا السياق، تواصل الدولة جهودها من خلال العمل على زيادة معدلات الاستثمار المحلية والاجنبية وزيادة تنافسية القطاع الصناعي باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وذلك عبر تطوير البنية التحتية الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال، وتقديم الحوافز الاستثمارية وخاصة للصناعات التحويلية، إلى جانب تعزيز التكامل بين سلاسل الإنتاج المحلية والدولية، وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على دعم التحول نحو الصناعة الخضراء والمستدامة، بما يساهم في رفع جودة المنتج المحلي وتوسيع نطاق الصادرات.

مستهدفات التجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة

تتسق توجهات الدولة مع مستهدفات برنامج الحكومة للفترة من ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٦/٢٠٢٧، من خلال محور «بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات»، الذي يتضمن أكثر من برنامج فرعي مثل: زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، زيادة تنافسية القطاع الصناعي، وتبني سياسات لتعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية عبر منظومة تضم أكثر من ٢٠ آلية تنفيذ و ١٠٠ مؤشر أداء، لتعزيز التواصل الفعال مع رجال الصناعة والمستثمرين بهدف تعميق الصناعة المحلية وزيادة نسب المكون المحلي في المنتجات النهائية وجذب المزيد من الفرص الاستثمارية لاستكمال توطين الصناعات التي تشكل وارداتها أهمية نسبية كبيرة في قائمة الواردات، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والصادرات المصرية.

وتُولي الدولة أهمية خاصة لتنمية قطاع التجارة الخارجية، نظرًا لدوره المحوري في تبني سياسات فعالة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية، من خلال تنويع الأسواق، وتحسين جودة المنتجات الوطنية، مما يعزز من مكانة مصر في الأسواق الإقليمية والدولية، ويساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري ورفع القيمة المضافة للصادرات

وفي إطار تحسين المنظومة التصديرية وتعزيز النفاذ إلى الأسواق العالمية، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على تحسين قدرات الشركات المصدرة من خلال البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات وتنظيم المعارض الخارجية، وإطلاق المنصة الوطنية للتجارة الخارجية. كما تضع الوزارة تنمية العلاقات التجارية مع الدول الأفريقية ضمن أولوياتها من خلال البعثات التجارية وتيسير الفرص الاستثمارية المشتركة. وفي مجال جذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الإطار التشريعي للتجارة، تواصل الدولة جهودها في الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، ومعالجة التحديات المرتبطة بالتجارة الخارجية، بما يضمن بيئة أكثر جاذبية وتنافسية.

وتمثل هذه الجهود ترجمة عملية لرؤية الدولة الطموحة نحو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، قائم على تعزيز الاستثمارات المحلية والاجنبية ورفع معدلات الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية وعلى رأسها الصناعات التحويلية وتلك المرتبطة بنقل التكنولوجيا الحديثة وتحديث الهياكل الإنتاجية بهدف زيادة تنافسية وتنويع قاعدة الصادرات المصرية والتكامل مع الأسواق الدولية، من خلال آليات تنفيذ دقيقة ومؤشرات أداء واضحة تضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

ويتجلى ذلك من خلال البرنامج الفرعي ببرنامج عمل الحكومة الخاص بتعزيز الاستثمارات المحلية والاجنبية ضمن الهدف الاستراتيجي المتمثل في تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من خلال تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية لترتكز على تعزيز وتنويع الفرص الاستثمارية، وهو ما ينعكس على تنويع قاعدة الصادرات وتحديد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية للمستهدفات القومية للدولة المصرية، والقطاعات ذات الإمكانات الأعلى والاسرع نموا والاقل حساسية للتقلبات الاقتصادية العالمية.

أسس وثيقة السياسة التجارية لمصر

انتهت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية من إعداد وثيقة السياسة التجارية لمصر كخطوة استراتيجية تستجيب للتحولات السريعة في النظام التجاري العالمي، بما في ذلك تصاعد النزعة الحمائية واضطراب سلاسل الإمداد. وتعمل الوثيقة كإطار استرشادي

يحدد التوجهات الرئيسية للتجارة الخارجية من خلال ربط السياسات التجارية بالسياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية، بما يضمن تكاملًا مؤسسيًا يدعم أهداف التنمية الشاملة، ويؤسس لصياغة استراتيجية وطنية متكاملة لاحقة ببرامج تنفيذية وتوجهات قطاعية وأطر زمنية واضحة.

شملت مراحل إعداد السياسة التجارية تقييم الوضع الحالي للتجارة المصرية، ودراسة أفضل الممارسات العالمية، وتحليل البيانات ومؤشرات الأداء، بالتوازي مع مشاورات مكثفة مع القطاع الخاص والجهات الحكومية. وتركز السياسة على توسيع نطاق الصادرات المصرية وتنويع هيكلها، استنادًا إلى توجهات مدروسة شملت الشبكة الواسعة لاتفاقيات التجارة التفضيلية لمصر والبنية التحتية اللوجستية المتطورة. كما تهدف وثيقة السياسة التجارية إلى وضع الإطار العام لإدارة ملف التجارة الخارجية، بما يساهم في تحويل مصر إلى مركز إقليمي لوجستي متكامل، حيث تشكل الموانئ والمناطق الحرة الركيزة الأساسية لتعزيز معدلات التصدير وتسهيل حركة السلع والخدمات.

وعلى صعيد التوجهات العالمية، تدرك السياسة التجارية حجم التحديات التي تفرضها التقلبات الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف الطاقة والشحن، وتشديد معايير البيئة في الأسواق العالمية. لذا تتبنى مصر في سياستها آليات متوازنة لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وتوفير الحماية الملائمة لها ضد الممارسات التجارية غير العادلة بما يتسق مع المعايير الدولية، حيث يعد التكيف والمرونة في اتخاذ القرارات أحد أهم مقومات التجارة الخارجية في ظل هذه البيئة الاقتصادية المتغيرة.

تركز السياسة التجارية الجديدة على ربط التجارة الخارجية بالاستثمار كمسار رئيسي لمعالجة عجز الميزان التجاري، من خلال توجيه الإنتاج نحو التصدير وتعميق الصناعة المحلية وزيادة القيمة المضافة، مع الحفاظ على الانفتاح المتوازن على الأسواق. كما تسعى السياسة إلى تعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، عبر تحقيق مواءمة فعالة بين استراتيجيات الاستثمار والتجارة الخارجية لدعم القدرات الإنتاجية والتنافسية، وجذب الاستثمارات إلى الصناعات التصديرية عالية القيمة، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات اللوجستية بما يعزز هذا الاندماج.

٤. الإطار التشريعي والمؤسسي للتجارة الخارجية

استكمالًا للإطار الاستراتيجي للدولة المصرية في ملف التجارة الخارجية، وما يمثله من دور محوري في دعم الاقتصاد الوطني، تم العمل على تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي الذي ينظم عمليات الاستيراد والتصدير، ويحقق التوازن بين حماية الصناعة الوطنية والانفتاح على الأسواق العالمية.

إذ تؤكد وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية أنه لتحقيق مستهدفات تنمية التجارة الخارجية، يجب أن يشكل كل من الإطار التشريعي والمؤسسي مكونين أساسيين في خطط التحرك. فوجود إطار تشريعي ومؤسسي متطور ومتكامل، يقوم على تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وضمان جودة السلع، وحماية الصناعة الوطنية، والالتزام بالمعايير الدولية، يسهم بشكل فعال في تعزيز التنافسية الاقتصادية وزيادة الصادرات، ودعم اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا السياق، نستعرض فيما يلي مكونات الإطار التشريعي المتمثلة في القوانين واللوائح، والإطار المؤسسي المتمثل في أدوار الجهات المعنية، إلى جانب آليات التنسيق والحوكمة:

أولاً: القوانين المنظمة للتجارة الخارجية

يشمل الإطار التشريعي للتجارة الخارجية مجموعة من القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم حركة السلع عبر الحدود، وتحدد قواعد الاستيراد والتصدير، وتضمن جودة المنتجات، وتوفر بيئة تجارية آمنة وشفافة. ويمكن تصنيف هذه المنظومة على النحو التالي:

١. التشريعات الأساسية لتنظيم الاستيراد والتصدير

- قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥، وهو الإطار العام المنظم للعمليات

التجارية المتعلقة باستيراد السلع إلى السوق المصري وتصدير المنتجات للخارج.

- اللائحة التنفيذية وفقاً للقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، والتي تحدد إجراءات الفحص والرقابة والتسجيل والمتطلبات التنظيمية للسلع.
- القرارات الوزارية المكملة والمنظمة لضوابط الاستيراد والتصدير والسياسات المرتبطة بها.
- قانون سجل المستوردين رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته، والذي ينظم شروط ممارسة نشاط الاستيراد وتحديث بيانات الشركات العاملة في هذا النشاط.
- تشريعات السجلات التجارية مثل السجل التجاري والتوكيلات التجارية والوساطة التجارية.

٢. التشريعات المكملة لتنظيم جودة وحركة السلع

الإطار التشريعي للتجارة الخارجية لا يقتصر على إجراءات الاستيراد والتصدير فقط، بل يمتد ليشمل منظومة رقابية متكاملة على جودة السلع، حيث تهدف هذه المنظومة إلى ضمان مطابقة السلع المستوردة والمصدرة للمعايير القياسية، وتعزيز الشفافية والانضباط في حركة التجارة، وحماية المستهلك والسوق من السلع غير المطابقة أو منخفضة الجودة، ودعم تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال:

- القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة للتصدير إلى مصر (قرارات ٢٠١٥/٩٩٢ وتعديلاته).
- القرارات المنظمة للفحص، والمطابقة، وإجراءات الإفراج عن السلع قبل دخولها السوق.
- التشريعات المتعلقة بالسلامة والجودة، مثل تشريعات سلامة الغذاء، الدواء، البيئة، والمخلفات الخطرة.
- القواعد المنظمة لتشكيل لجان الفحص والمعاينة في المنافذ (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٥٣ لسنة ٢٠١٩).

٣. القوانين المسؤولة عن تسهيل حركة التجارة وتنمية الصادرات

- قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الذي يسهم في تحسين سرعة وكفاءة الإفراج الجمركي ودعم التحول الرقمي.
- قانون تنمية الصادرات رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ لتشجيع الشركات المصرية لتصدير منتجاتها وتنمية الأسواق الخارجية.
- قانون ١٧٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إنشاء الوكالة المصرية لضمان الصادرات والاستثمار، لتوفير أدوات مالية تدعم توسع التجارة.

٤. الالتزامات والاتفاقيات الدولية

- التزامات مصر في إطار منظمة التجارة العالمية، خاصة ما يتعلق بقواعد النفاذ للأسواق وتسهيل التجارة.
- اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.
- التشريعات المحلية المنظمة لعمليات الاستيراد في الدول التي تستهدفها الصادرات المصرية.

٥ . الإطار التشريعي لحماية الاقتصاد من الممارسات التجارية الدولية الضارة

تعتمد الدولة في التجارة الدولية على منظومة تشريعية متكاملة لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة، والتي تشمل:

الإطار الدولي

- اتفاقيات مكافحة الإغراق، الدعم، والإجراءات الوقائية في إطار منظمة التجارة العالمية.
- الالتزامات الواردة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات ١٩٤٧ و الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات ١٩٩٤.

الإطار الوطني

- القانون ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية.
- اللائحة التنفيذية المتضمنة في القرار الوزاري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ و القرار الوزاري رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨.
- قرار رئيس الجمهورية ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالتصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وتعكس هذه المنظومة التشريعية بأكملها التزام مصر بإرساء بيئة تجارة خارجية تقوم على أعلى معايير الشفافية والحوكمة، من خلال تطبيق تشريعات واضحة ومواكبة للتطورات الدولية، وتوحيد الإجراءات، وتعزيز التحول الرقمي بما يدعم كفاءة الخدمات ويرفع جودة الأداء. كما يسهم هذا الإطار في مواءمة السياسات الوطنية مع قواعد تسهيل التجارة العالمية، ودعم تنافسية الصادرات المصرية، وتوفير بيئة تنظيمية مستقرة تسهم في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثانياً: أدوار بعض جهات الوزارة المعنية بالتجارة الخارجية

تمثل الجهات التابعة للوزارة الركائز الأساسية لتنفيذ سياسات التجارة الخارجية، حيث تتكامل مهامها لضمان حماية الاقتصاد الوطني، تعزيز تنافسية الصادرات، وضمان بيئة تجارية عادلة ومستقرة. ويتم توزيع الأدوار كالتالي:

١ . الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

تُعد الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات الذراع الفني الرئيسي لضمان تنفيذ السياسات التجارية في مصر، وتلعب دورًا محوريًا في حماية المستهلك وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية من خلال الرقابة والفحص والتوثيق والإحصاءات والتحقق من الالتزام بالمعايير والمواصفات.

وتسهم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في تعزيز الثقة في السلع المصرية والأجنبية المتداولة، من خلال أدوار أساسية تشمل:

- الرقابة والفحص الفني للسلع المستوردة والمصدرة لضمان مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية والدولية.
- إجراء اختبارات الجودة والمعايرة للمنتجات الصناعية والكيميائية والغذائية لضمان سلامة المستهلك وتعزيز تنافسية المنتج الوطني.
- إدارة السجلات التجارية المرتبطة بأنشطة الاستيراد والتصدير، مع تطبيق منظومة التحول الرقمي لتسهيل القيد والتجديد والتحقق الإلكتروني.
- توفير البيانات والمعلومات لدعم متخذي القرار، وإصدار التقارير الإحصائية والمؤشرات الدورية عن حركة التجارة الخارجية.
- إصدار شهادات المنشأ والتحقق منها وفق الاتفاقيات التجارية لضمان استفادة المصدرين من المزايا التفضيلية وتعزيز الثقة بالمنتج المصري في الأسواق الخارجية.
- تعزيز منظومة الرقابة على الأسواق من خلال تطبيق إجراءات أكثر صرامة للتحقق من صحة البيانات والفواتير ومنع الغش التجاري، بما يضمن شفافية العمليات التجارية وحماية المستهلك.

٢. جهاز التمثيل التجاري

يُعد جهاز التمثيل التجاري الجناح الاقتصادي للدبلوماسية المصرية في الخارج، حيث يضطلع بدور محوري في تنفيذ توجهات الدولة الرامية إلى تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. ويُسهم الجهاز من خلال مكاتبه المنتشرة في مختلف دول العالم في تعزيز مكانة الصادرات المصرية عالمياً عبر فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وربطها بالتجارة الخارجية في إطار توجه الدولة الجديد المتمثل في أهمية الربط بين التجارة الخارجية

والاستثمار والذي يظهر جلياً في دمج ملفي التجارة الخارجية والاستثمار في حقيبة وزارية واحدة.

وتتجسد مهام جهاز التمثيل التجاري في مجموعة من الأدوار المتكاملة، من أبرزها:

- تنمية الصادرات المصرية وتطوير حضورها الدولي من خلال الترويج للمنتجات والخدمات المصرية في الأسواق الخارجية من خلال دراسات السوق، وترتيب المشاركة المصرية في المعارض الدولية وتنظيم البعثات التجارية، وتقديم الاستشارات الفنية للشركات، مما يساعد على زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري وتوسيع قاعدة الصادرات.
- جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة داخل مصر، وتزويد المستثمرين المحتملين بالمعلومات التفصيلية حول البيئة الاستثمارية والأطر التشريعية، والتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية بملف الاستثمار.
- تمثيل المصالح التجارية والاقتصادية لمصر أمام الهيئات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والمساهمة في دعم الموقف المصري في المفاوضات التجارية وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بما يخدم المصالح الوطنية.
- تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من خلال المشاركة الفعالة في اللجان الاقتصادية المشتركة مع مختلف دول العالم.
- العمل على تسوية النزاعات التجارية ودعم الشركات المصرية التي قد تواجه قيودًا أو معوقات في الأسواق الخارجية، بما يضمن حماية سمعة المنتج المصري وتعزيز قدرته التنافسية.
- توفير المعلومات والبيانات والتحليلات الاقتصادية حول تطورات الأسواق العالمية، وتزويد الجهات المعنية في مصر بمعلومات اقتصادية موثوقة تُسهم في رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية.
- رصد أية ممارسات تجارية قد تتخذها الدول وتؤثر على التجارة الخارجية لمصر، بما يمكن صانع القرار من اتخاذ التدابير الاستباقية والوقائية لتفادي أية معوقات محتملة.

٣. قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

يُعد قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ سياسات التجارة الخارجية للدولة المصرية، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو متعدد الأطراف، بهدف تحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد القومي والانفتاح على الأسواق العالمية، وضمان اندماج مصر في النظام التجاري الدولي على أسس عادلة ومستدامة.

ويضطلع قطاع الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية بدور أساسي في وضع المرتكزات التعاقدية التي تحكم انفتاح مصر على الأسواق العالمية، عبر مهام متكاملة تشمل:

- وضع وتنفيذ سياسات التجارة الخارجية، بما في ذلك قواعد وإجراءات الاستيراد والتصدير، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- الإشراف على تطبيق القوانين والقرارات واللوائح والتعليمات المنظمة للتجارة الخارجية في كافة المنافذ.
- دراسة تطورات الأسواق الخارجية وتحديد السلع ذات الميزة التنافسية واقتراح الأهداف التصديرية وسياسات تحقيقها.
- متابعة تنفيذ الالتزامات الدولية والتأكد من توافق القوانين الوطنية مع الاتفاقيات التجارية.
- المساهمة في وضع التعريفة الجمركية وتنظيم عمليات الاستيراد ضمن منظومة التسجيل المسبق للشحنات (ACI).
- التنسيق مع الجهات والأجهزة المعنية لإعداد الدراسات المتعلقة بتطوير التشريعات المتصلة بالتجارة الخارجية وتحسين بيئة الأعمال.

٤. قطاع المعالجات التجارية

يُعنى قطاع المعالجات التجارية (سلطة التحقيق المصرية) بحماية الصناعة المحلية المصرية من الممارسات التجارية الدولية الضارة مثل الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية، وضمان نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية دون عوائق، بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لمصر. ويعتبر هذا القطاع محورًا مهمًا لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتنمية الصادرات.

ويدعم قطاع المعالجات التجارية تنافسية المنتج المحلي من خلال حزمة من المهام التي تستهدف مواجهة الممارسات غير العادلة في التجارة الدولية، ومن أهمها:

- حماية الصناعة المحلية من الممارسات التجارية الضارة مثل الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية وفق القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨.
- ضمان نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية دون عوائق تقييدية أو بأقل خسائر تتعلق بالتدابير والرسوم المفروضة من الدول المستوردة، وتقديم الدعم الفني والقانوني للشركات المنتجة والمصدرة.
- إجراء تحقيقات المعالجات التجارية لحماية المنافسة العادلة في السوق المحلي.
- المساهمة في توطين الصناعة المحلية ودعم الصناعات الناشئة لتعزيز الإنتاجية وزيادة صادرات.
- تعزيز بيئة الاستثمار من خلال ضمان المنافسة العادلة وحماية السوق المحلي من الممارسات الضارة.
- توعية مجتمعات الأعمال بآليات المعالجات التجارية من خلال ورش العمل الفنية.

علي صعيد متصل، تلعب بعض الجهات التابعة للوزارة دورًا محوريًا في تنمية الصادرات المصرية من خلال إدارة برنامج رد أعباء الصادرات، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة الترويج التجاري مثل المعارض والفعاليات الدولية، بما يضمن توجيه جهود التنمية بشكل فعّال لمختلف القطاعات وتلبية خصوصية كل صناعة، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية. وتقوم الوزارة بتنفيذ اجراءات إصلاحية على المستوى الإداري من خلال تطوير الجهات التابعة وزيادة كفاءتها وقدراتها الفنية والإجرائية، بما يضمن التكامل بين مختلف الجهات المعنية. وتشمل هذه الجهود تحديث آليات العمل، وتحسين نظم الرقابة والتسهيل، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة لتنمية الصادرات، وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والمصدرين، بما يسهم في رفع مستوى الخدمات التجارية وحماية الاقتصاد الوطني، ويعكس التزام الوزارة بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية مصر في الأسواق الإقليمية والدولية.

ثالثاً: آليات التنسيق والحوكمة

تتبنى وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية آليات متكاملة للتنسيق المؤسسي والحوكمة، تهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة، وتيسير حركة التجارة، وحماية الصناعة المحلية، فضلاً عن تعزيز تنافسية الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتعتمد هذه الآليات على توحيد جهود مختلف هيئات وقطاعات الوزارة، بما يضمن تكامل السياسات التجارية والاستثمارية، ويتم ذلك من خلال:

التكامل الداخلي بين قطاعات الوزارة المختلفة

- تعمل الوزارة، من خلال جهاتها المختلفة، على ضمان التكامل بين رسم وتنفيذ السياسات التجارية، بما يشمل إعداد الأطر والضوابط المنظمة للتجارة الخارجية، وحماية الصناعة الوطنية من الممارسات التجارية الضارة، والتأكد من مطابقة السلع المتداولة للمواصفات القياسية. كما تساهم هذه الجهات في تعزيز النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والترويج للصادرات المصرية، وجذب الاستثمارات، من خلال آليات متكاملة تعتمد على تبادل المعلومات، وتوحيد الإجراءات، وتنفيذ المهام الفنية والرقابية ذات الصلة بالتجارة الخارجية والاستثمار.

- يتم تبادل المعلومات والبيانات بين القطاعات بشكل دوري ومنظم، بما يتيح اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على أدلة دقيقة وتحقيق الأثر التنموي المستهدف.

التنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى:

- التعاون مع الجهات الحكومية المعنية مثل مصلحة الجمارك، البنك المركزي، وزارات الصناعة والزراعة والصحة، لضمان انسجام الإجراءات التجارية مع السياسات الاقتصادية الكلية، وحماية الأسواق المحلية، وتعزيز التوافق بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية.
- المشاركة في اللجان الفنية والاجتماعات متعددة الأطراف لتوحيد الإجراءات والضوابط على مستوى المنافذ الحدودية والأسواق، مع ضمان تدفق التجارة وتأمين سلاسل الإمداد.

الحوكمة المؤسسية والتشريعات:

- تطوير وتنفيذ القواعد والإجراءات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير وفق التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، بما يشمل حماية الإنتاج المحلي وتشجيع الصادرات.
- تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة في جميع العمليات، بما يشمل التحقيقات التجارية ضد الممارسات التجارية الضارة، وإدارة السجلات التجارية، ومراجعة شهادات المنشأ، ورصد أداء الصادرات لضمان التوافق مع السياسات الاستراتيجية.

التحول الرقمي وربط الأنظمة:

- إطلاق منصة التجارة الخارجية كمنصة تفاعلية تشمل كافة المعلومات والبيانات التجارية وغيرها من الخدمات ذات الأولوية لمجتمع الأعمال المصري.
- بناء منصات رقمية متكاملة تتيح تقديم الخدمات إلكترونيًا، مثل تسجيل المستوردين والمصدرين، إصدار الشهادات، متابعة الطلبات، وربط قواعد البيانات بين الجهات المعنية لتسهيل الإفراج الجمركي وتقليل زمن الإجراءات مع الحفاظ على الرقابة الصارمة.
- استخدام التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتوجهات السياسات التجارية والاستثمارية، بما يسهم في تحسين تنافسية الصادرات وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية.
- اطلاق البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بثلاث لغات كمنصة موحدة للخدمات والمعلومات التجارية.

الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع الدولي:

- عقد لقاءات دورية مع مجتمع الأعمال، الغرف التجارية، المجالس التصديرية، والمصدرين والمستوردين لضمان أن السياسات والإجراءات تواكب الاحتياجات العملية وتعزز النمو الاقتصادي.
- تسوية أية عقبات يواجهها القطاع الخاص في ملف التجارة الخارجية، والعمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة، وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة عند الحاجة، بما يعزز الشفافية ويرسخ مبدأ الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي، بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال بشكل عام.
- تعزيز التعاون الدولي عبر الربط الفعال بين منظومتي التجارة الخارجية والاستثمار، من خلال الترويج للمنتجات المصرية وفتح أسواق جديدة، وجذب ونقل الخبرات والتكنولوجيا، بما يسهم في دعم القدرات الإنتاجية الوطنية وتحقيق مستهدفات الدولة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠

بهذه المنظومة المتكاملة، تضمن وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تحقيق توازن فعال بين حماية السوق المحلي، تشجيع الصادرات، جذب الاستثمار، وضمان الشفافية والكفاءة في إدارة التجارة الخارجية، بما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة ويحقق الأهداف الوطنية.

٥. اتفاقيـات التجـارة التفضيلية مع الـدول والتكتلات الإقليمية

تمتلك مصر شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تمنحها ميزة تنافسية متميزة وتضعها ضمن الدول الرائدة في بناء شراكات اقتصادية مستدامة مع الأسواق العالمية. تضم هذه الاتفاقيات أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم، مما يمنح الصادرات المصرية ميزة تنافسية ويعزز مكانة مصر كمحور اقتصادي وتجاري عالمي، حيث توفر هذه الاتفاقيات وصولًا تفضيليًا للمنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية، وتساهم في تعزيز قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

توفر هذه الاتفاقيات أيضًا آليات لحماية الصناعة الوطنية في حال مواجهة صعوبات ناتجة عن تحرير الواردات أو أية ممارسات تجارية ضارة من الدول الأطراف ، سواء كانت تلك الواردات محررة بشكل كامل أو جزئي. كما تتضمن بعض الاتفاقيات قوائم سلعية حساسة لا تُمنح أية مزايا أو إعفاءات جمركية في إطارها، بما يحقق التوازن بين دعم الانفتاح التجاري وحماية القطاعات الإنتاجية المحلية.

وفي هذا السياق، تؤكد مصر بشكل دائم التزامها الكامل بقواعد منظمة التجارة العالمية وبالنظام التجاري متعدد الأطراف، بما يدعم الشفافية ويُرسخ قابلية التنبؤ في بيئة التجارة الخارجية والاستثمار، ويعزز اتباع سياسات تجارية منفتحة ومتوازنة. ويسهم ذلك في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

كما يمثل انضمام مصر إلى تجمع البريكس خطوة استراتيجية ضمن توجه الدولة التنويعي في التجارة الخارجية، ويكمل شبكة الاتفاقيات التفضيلية القائمة. ويأتي هذا التوجه في إطار السعي لتنويع الاقتصاد المصري وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات العالمية، بما يفتح آفاقًا جديدة للتبادل التجاري، ويعزز فرص الاستثمار، ويزيد من قدرة الصادرات المصرية على النفاذ إلى أسواق جديدة عالية النمو، مع المحافظة على التوازن بين الانفتاح التجاري وحماية القطاعات الإنتاجية المحلية.

وجدير بالذكر أن تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية يتطلّب إجراء مراجعة دورية ودقيقة لبنودها وأُطر تطبيقها، بما يضمن توافقها مع أولويات الدولة الصناعية والاستثمارية، وتعزيز الميزات التفضيلية المتاحة للصادرات المصرية. كما تسهم هذه المراجعات في معالجة أية تحديات تتعلق بمواءمة اللوائح، وتوحيد المعايير، وتوسيع نطاق القطاعات المشمولة بالاتفاقيات، بما يعزّز قدرة المنتج المصري على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بكفاءة أعلى.وفيما يلي عرضاً مختصراً لاتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والشركاء التجاريين:

- **اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية**

تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ ودخل حيز النفاذ في يناير ٢٠٠٤، وبموجب هذا الاتفاق يتم إعفاء جميع الصادرات المصرية من السلع الصناعية من الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ. وبالنسبة لواردات مصر من السلع الصناعية، فقد تم إلغاء الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على واردات مصر من الاتحاد الأوروبي تدريجياً خلال فترة انتقالية ١٥ عام طبقا لبرنامج زمني انتهي في عام ٢٠١٩، وذلك بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الأورومتوسطية).

ومن ثم فإن الاتفاقية تساهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالسلع الزراعية والزراعية المصنعة فقد تم تبادل قوائم تشتمل على بعض الإعفاءات والتخفيضات الجمركية في إطار حصص كمية للغالبية العظمى من بنود السلع الزراعية والزراعية المصنعة.

- **اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى**

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ يناير ١٩٩٨، وبموجب هذا الاتفاق يتم إعفاء كافة السلع العربية المتبادلة

بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية وذلك وفقاً للبرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة في إطار الاتفاقية. وتطبق الاتفاقية قواعد المنشأ التفصيلية منذ يونيو ٢٠٢٠.

وقد بلغ عدد الدول العربية التي انضمت لهذه الاتفاقية حتى الآن ١٩ دولة عربية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، الجزائر، اليمن، السودان، فلسطين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن فلسطين معفاة من تطبيق أي تخفيضات على وارداتها من الدول الأعضاء، ويتم إعفاء صادراتها إلى الدول العربية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وقد أعلنت الصومال انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولكن لم تقم حتى تاريخه باستكمال الإجراءات اللازمة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، كما تجدر الإشارة إلى أن العراق قد قامت بتجميد تطبيق الإعفاءات الجمركية منذ عام ٢٠١٦.

- **اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)**

يتيح اتفاق الكوميسا لمصر دخول أسواق دول الشرق والجنوب الإفريقي حيث يبلغ عدد الدول أعضاء الاتفاق ٢١ دولة وهم (مصر وكينيا والسودان وليبيا وزامبيا وملاوي وزيمبابوي وأثيوبيا وجيبوتي ومدغشقر وأوغندا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وسيشل وجزر القمر وسوازيلاند وموريشيوس وتونس والصومال).

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، تقوم ١٥ دولة بتطبيق إعفاءً كاملاً على وارداتها من كافة السلع من الدول الأعضاء وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل في إطار منطقة التجارة الحرة للكوميسا، تلك الدول هي: مصر، كينيا، السودان، موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، ملاوي، جيبوتي، زامبيا، رواندا، بوروندي، جزر القمر، ليبيا، سيشل، وتونس. في حين تطبق باقي الدول الأعضاء معاملات مختلفة، وتطبق مصر مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول التي لا تمنح الإعفاء الكامل في إطار الاتفاق. كما يشترط اتفاق الكوميسا للحصول على الإعفاء الجمركي أن تكون السلع المتبادلة مستوفاة لقواعد المنشأ المنصوص عليها في بروتوكول قواعد منشأ الكوميسا.

- **اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)**

تم توقيع الاتفاقية في مارس ٢٠١٨ وتضم في عضويتها جميع دول الاتحاد الأفريقي وعددها ٥٥ دولة، وقد دخلت حيز النفاذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩، فيما بدأ التنفيذ الفعلي للتجارة في السلع في يناير ٢٠٢١ من خلال «مبادرة التجارة الموجهة». وفي أكتوبر ٢٠٢٢ تم تفعيل التجارة التفضيلية لقائمة (A) والتي تشمل ٩٠٪ من خطوط التعريفة الجمركية وفقًا لقواعد المنشأ المتفق عليها.وقد أعلنت ٢٣ دولة حتى الآن استعدادها لتفعيل الاتفاقية وهم: (مصر، الكاميرون، غانا، كينيا، موريشيوس، رواندا، تنزانيا، تونس، جنوب أفريقيا، المغرب، بتسوانا، بروندي، إيسواتيني، ليسوتو، مالاوي، جامبيا، أوغندا، زامبيا، ناميبيا، الجزائر، سيشل، موزمبيق، نيجيريا).

وتعد اتفاقية الـ AfCFTA ثاني أكبر تجمع اقتصادي على مستوى العالم بعد منظمة التجارة العالمية، يضم ثماني (٨) تجمعات اقتصادية إقليمية، وقد تم تفعيل التجارة التفضيلية في إطار الاتفاقية اكتوبر ٢٠٢٢ لقائمة السلع غير الحساسة القائمة A (والتى تمثل ٩٠٪ من خطوط التعريفة الجمركية)، من خلال مبادرة التجارة الموجهة (GTI)، إلا أنه عدد محدود من الدول من بينهم مصر هم من أعلنوا انضمامهم لمبادرة التجارة وتفعيل الاتفاق واتموا الإجراءات الدستورية الخاصة بهم والنشر بالجريدة الرسمية.

- **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - دول الإفتا**

تم توقيع اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا (سويسرا – النرويج – ايسلندا – ليخنشتاين) في ٢٧ يناير٢٠٠٧ بدافوس ودخل حيز النفاذ في اغسطس ٢٠٠٧. وبموجب هذا الاتفاق، فقد تم إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية من جميع الرسوم

الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ، أما بالنسبة للواردات المصرية من السلع الصناعية، فقد تم تقسيمها على غرار اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية إلى أربع قوائم يتم تحريرها تدريجياً على ١٤ سنة بدأت في يناير ٢٠٠٧ وانتهت في يناير ٢٠٢٠.

كما تنص الاتفاقية على إعفاء جزئي للصادرات والواردات الزراعية والزراعية المصنعة بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الآورومتوسطية). كما تتيح الاتفاقية الاستفادة من إمكانية تراكم المنشأ بين مصر ودول الافتا والتصدير لدول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة اليورومتوسطي التي ترتبط مصر معها والاتحاد الأوروبي باتفاقيات للتجارة الحرة، وهو ما يساهم في زيادة تنافسية الصادرات المصرية.

- **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول تجمع الميركسور**

تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور الذي يضم (البرازيل – الأرجنتين – أوروجواي – باراجواي) في عام ٢٠١٠ ودخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٧، وبموجب هذا الاتفاق يتم إعفاء الصادرات والواردات من جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل تدريجياً على ٤ قوائم بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية، وحالياً فقد تم تحرير القوائم الثلاثة الأولى بالكامل في حين يتم تطبيق تخفيض جمركي بنسبة ٨٠٪ على البنود المدرجة في القائمة الرابعة، هذا بالإضافة إلى وجود قائمة حساسة محدودة مستثناة من أي إعفاء أو تخفيض جمركي (سيتم تحديد آلية تحريرها من خلال اللجنة المشتركة المنشئة بموجب الاتفاقية).

ومن أجل ضمان حصول السلع المتبادلة بين الطرفين على المزايا الجمركية الممنوحة بموجب الاتفاق، يتعين استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها بالاتفاق والتي تتلخص في عدم تجاوز نسبة المواد الأجنبية المستخدمة ٤٥٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع (بينما تسمح باراجواي بمعاملة استثنائية عن هذه القاعدة لوارداتها من مصر بحيث يتم تطبيق قاعدة ٥٥٪ مكون أجنبي كحد أقصى لإكساب منتجاتها صفة المنشأ). وقد استطاعت مصر إعفاء حوالي ٦٥٪ من صادراتها إلى دول التجمع من الرسوم الجمركية بمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ. وتتمثل أهم القطاعات التي تمتعت صادراتها بالإعفاء الفوري بمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ في الكيماويات وخاصة الأسمدة، والصناعات الهندسية، والمنسوجات.

- **اتفاقية أغادير**

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢٠٠٦/٧/٦ بعد قيام الدول الأعضاء بالتصديق عليها، وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في ٢٧ مارس ٢٠٠٧ عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبدء في التنفيذ بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية بشكل فوري، بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الآورومتوسطية).

وتهدف الاتفاقية بالأساس إلى تنمية وتحرير وزيادة المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة ودعم الشراكة العربية المتوسطية بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. وزيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأربعة (تحديداً التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية. وما تمنحه من مزايا تفضيلية للمصنعين والمنتجين من خلال إمكانية توظيف تراكم المنشأ في إطار مشاريع تكاملية تتيح تشجيع المبادلات التجارية البينية ودفع التصدير نحو سوق الاتحاد الأوروبي.

- **اتفاقية الشراكة بين مصر والمملكة المتحدة**

تم توقيع اتفاقية الشراكة بين مصر والمملكة المتحدة في ٥ ديسمبر ٢٠٢٠، ودخلت حيز النفاذ في أول يناير ٢٠٢١ (تاريخ انتهاء أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على بريطانيا بعد خروج الأخيرة بشكل نهائي من الاتحاد الأوروبي) وذلك بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المنشور بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠. ,تتطابق أحكام هذه الاتفاقية مع اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية من حيث تحرير السلع الزراعية والصناعية بين الجانبين، مع الالتزام بحجم الحصص التعريفية في الملاحق الخاصة بالسلع الزراعية والمنتجات

الغذائية. ويشترط لاستفادة الصادرات من الاتفاقية استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها (قواعد المنشأ اليورومتوسطية).

- **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا**

تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا في عام ٢٠٠٥ ودخل حيز النفاذ في مارس ٢٠٠٧، وبموجب هذا الاتفاق تم إعفاء جميع الصادرات المصرية من السلع الصناعية من جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر الماثل منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ، أما بالنسبة لواردات مصر من السلع الصناعية من تركيا فقد تم تحريرها تدريجيا خلال فترة انتقالية ١٣ عام، حيث قامت مصر خلالها بالتحرير التدريجي للواردات وبدأت التحرير الكامل للواردات المصرية من السلع الصناعية في يناير ٢٠٢٠.

كما تسمح الاتفاقية بنفاذ جزئي للصادرات والواردات الزراعية والزراعية المصنعة، وذلك بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الآورومتوسطية). ومن ثم فإن الاتفاقية تساهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في السوق التركي، هذا فضلاً عن أن الاتفاقية تسمح بالاستفادة من إمكانية تراكم المنشأ بين مصر وتركيا وغيرها من دول منطقة اليورومتوسطي الذين يرتبطون باتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

- **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وصربيا**

وقعت مصر وصربيا اتفاقية التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر ٢٠٢٥. وتهدف الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية تدريجيًا على مجموعة واسعة من السلع الصناعية والزراعية، مع مراعاة قواعد منشأ صارمة لضمان استفادة المنتجات الفعلية من الإعفاءات الجمركية، فضلاً عن توفير آليات لتسوية المنازعات التجارية بين الطرفين.

وتشمل الإتفاقية كذلك مجالات الخدمات والاستثمار ونقل التكنولوجيا، مع إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على التنفيذ وضمان فعالية الإجراءات. وتعكس هذه الخطوة التوجه الاستراتيجي لمصر نحو تنويع شركائها التجاريين وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتصدير، مع دعم قدرات القطاع الصناعي والزراعي، وفتح آفاق جديدة لجذب الاستثمارات النوعية، بما يسهم في رفع التبادل التجاري وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الأوروبية.

- **بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)**

اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة تضم مناطق جغرافية محددة، داخل جمهورية مصر العربية، تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويُسمَح للشركات المنشأة داخل هذه المناطق الدخول إلى الأسواق الأمريكية بدون رسوم جمركية، شريطة استيفائها لقواعد المنشأ المتفق عليها والمحددة مسبقًا، وتتنوع مزايا (الكويز) في مصر؛ وتعتبر ميزة سهولة الوصول إلى الأسواق الأمريكية-بدون حصص محددة-هي الأكثر أهمية، فضلًا عن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومن المزايا الأخرى لهذه الاتفاقية انخفاض التكلفة وتوفير فرص عمل كثيرة، وبفضل المزايا الإضافية التي توفرها الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الأسواق الأخرى.

٦. تعميـق التعـاون الإقليمـي على مستـوى القارة الأفريقية

تؤكد مصر التزامها بدعم مسيرة التنمية الشاملة في القارة الأفريقية، انطلاقًا من قناعتها بأن أفريقيا تقف اليوم أمام فرصة تاريخية لتعزيز مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي وتحقيق تنمية أكثر شمولًا واستدامة. وترتكز الرؤية المصرية على عدم ترك أي دولة أفريقية خلف الركب، وتعزيز الاعتماد على الذات من خلال توطين الصناعة وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية داخل القارة، إلى جانب تطوير مشروعات الربط القاري والبنية التحتية العابرة للحدود بما يدعم التكامل والترابط بين الدول الأفريقية ويفتح آفاقًا أوسع للتجارة والاستثمار وخلق فرص عمل مستدامة لشعوب القارة.

وفي هذا السياق، تمثل الأسواق الأفريقية أولوية استراتيجية لمصر لما تتمتع به من فرص نمو واعدة وقواسم تنموية مشتركة وإمكانات كبيرة لتعميق الشراكات الاقتصادية، وهو ما ترجَمَتْه الدولة المصرية إلى خطوات عملية ومسارات تنفيذية واضحة لتعزيز حضورها الاقتصادي في القارة.

ولتحقيق ذلك، تواصل مصر تعزيز حضورها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال مسارين متوازيين: على المستوى الثنائي، تم وضع وتنفيذ خارطة طريق لتنمية التجارة الخارجية مع الدول الأفريقية، تهدف إلى تحديد الأسواق المستهدفة، وتذليل العقبات اللوجستية والتمويلية والتجارية، ودعم المصدرين والمستثمرين المصريين لزيادة حجم الصادرات وتوسيع نطاقها الجغرافي.

أما على المستوى الإقليمي، فقد لعبت مصر دورًا محوريًا خلال رئاستها للمجلس الوزاري لوزراء التجارة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (Af-CFTA)، حيث قادت جهودًا لتعزيز التكامل التجاري بين الدول الأفريقية، وإرساء قواعد موحدة للتجارة البينية، وحل القضايا العالقة مثل قواعد المنشأ، مع التركيز على إشراك القطاع الخاص وتوظيف المبادرات الرقمية لتحسين الإجراءات التجارية، بما يعزز موقع مصر كلاعب رئيسي في سوق القارة ويزيد من فرص النمو الاقتصادي المستدام.

وفيما يلي عرض مفصل لحجم التجارة البينية بين مصر والدول الأفريقية، بالإضافة إلى استعراض التحرك المصري على المستويين الثنائي والإقليمي لتعزيز التجارة الخارجية والاستثمار بالقارة، وذلك من خلال تنفيذ خارطة الطريق للصادرات المصرية ورئاسة المجلس الوزاري لاتفاقية AfCFTA لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

أولاً: تعزيز معدلات التجارة البينية

شهدت العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية خلال عام ٢٠٢٤ نموًا ملحوظًا عزز من مكانة مصر الإقليمية داخل القارة. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأفريقي ليصل إلى نحو ٩,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، مقارنة بحوالي ٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، مسجلًا معدل نمو قدره ٦,٥٪ وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى نمو الصادرات المصرية التي بلغت نحو ٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ بزيادة قدرها نحو ٤,٧٪ عن عام ٢٠٢٣، في حين ارتفعت الواردات إلى ٢,١ مليار دولار محققة زيادة أكبر نسبيًا بلغت حوالي ١٤,٥٪. ووفقًا لتقرير التجارة الأفريقية لعام ٢٠٢٥، احتلت مصر المرتبة الخامسة في شمال أفريقيا من حيث حجم التجارة البينية الأفريقية، بحصة بلغت حوالي ٤,١٪ من إجمالي تجارة القارة (شكل ٥)

وعند النظر إلى هيكل الصادرات المصرية، يتضح أن ليبيا تظل أكبر شريك تجاري لمصر في أفريقيا حيث بلغت قيمة الصادرات إليها نحو ٢ مليار دولار، تليها المغرب بنحو مليار دولار، ثم الجزائر بقيمة ٩٩٦ مليون دولار، والسودان بنحو ٨٦٦ مليون دولار، إضافة إلى أسواق أخرى مثل تونس وكينيا وساحل العاج (شكل ٥). وتتنوع السلع المصدّرة بين منتجات البناء والصناعات التحويلية، حيث جاء الأسمنت والجبس والملح في الصدارة بقيمة ٦٩٤,٤ مليون دولار، تلتها

اللدائن ومصنوعاتها بقيمة ٥٩٠,٥ مليون دولار، ثم منتجات المطاحن، والآلات والأجهزة الكهربائية، والحديد والصلب، وهو ما يعكس قدرة المنتج المصري على تلبية احتياجات متعددة داخل الأسواق الأفريقية (شكل ٦).

شكل ٥ صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار)

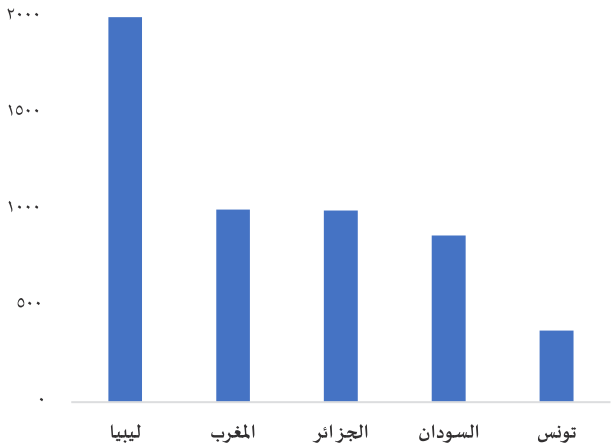

شكل ٦ أهم السلع المصرية المصدرة لدول الاتحاد الأفريقي - ٢٠٢٤ (مليون دولار)

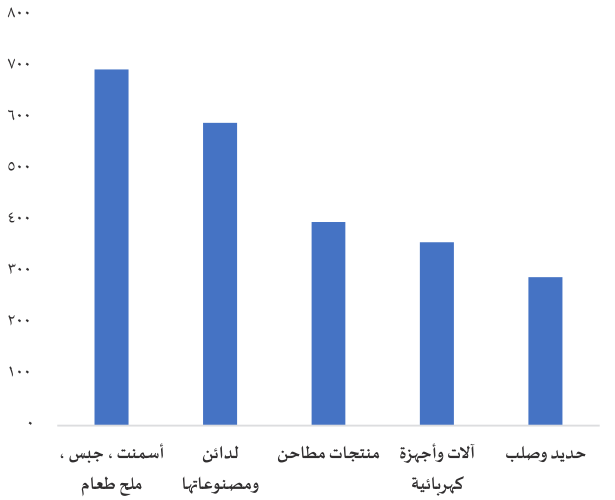

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

أما على صعيد الواردات، فقد احتلت الكونغو الديمقراطية المرتبة الأولى كمصدر رئيسي لمصر بقيمة بلغت ٦٦١,٩ مليون دولار، تلتها السودان وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا (شكل ٧). وجاء النحاس ومصنوعاته كأكبر بند في قائمة الواردات المصرية من أفريقيا بقيمة ٧٤١,٥ مليون دولار، إلى جانب البن والشاي والوقود والزيوت المعدنية والحيوانات الحية والقطن. ويبرز هذا النمط من الواردات اعتماد مصر على القارة كمصدر للمواد الخام والسلع الزراعية الاستراتيجية، بما يسهم في دعم الصناعات المحلية ويعزز الأمن الغذائي (شكل ٨).

شكل ٧ واردات مصر من دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار)

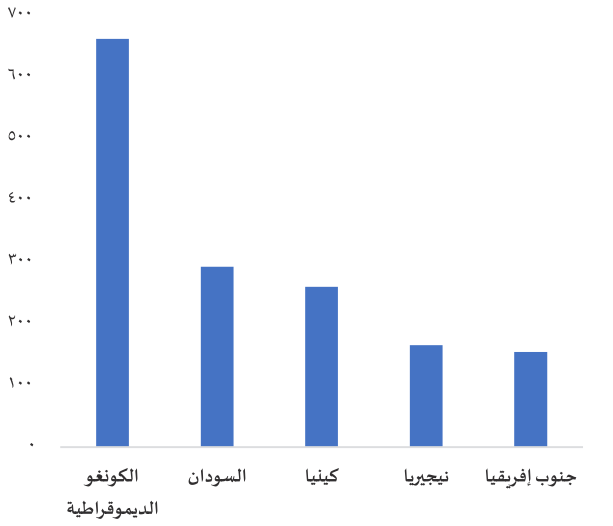

شكل ٨ أهم السلع المصرية المستوردة من دول الاتحاد الأفريقي ٢٠٢٤ (مليون دولار)

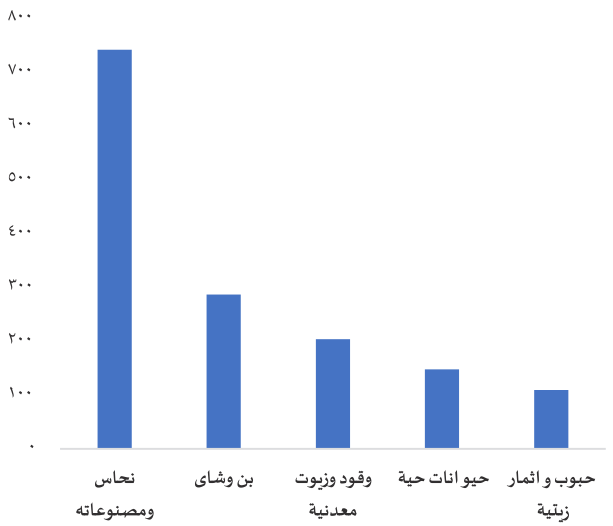

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

ثانياً: خارطة الطريق لتنمية التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا

وفقًا لبيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات، تتركز حوالي ٦٨٪ من الصادرات المصرية إلى أفريقيا في دول شمال إفريقيا. ويرتبط هذا التركيز بسهولة النفاذ إلى هذه الأسواق بفضل القرب الجغرافي والتكامل الاقتصادي والاتفاقيات التجارية القائمة، إلا أنه يمثل مخاطرة نتيجة محدودية التنوع الجغرافي، مما يجعل الصادرات عرضة لتقلبات اقتصادية محتملة.

وللتعامل مع هذا التحدي، قامت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بصياغة خارطة الطريق لتنمية التجارة الخارجية المصرية بالأسواق الأفريقية، بهدف تعزيز حجم التجارة الخارجية المصرية مع الدول الأفريقية من خلال تحديد الأسواق المستهدفة ووضع آليات لمساعدة المصدرين والمستثمرين، وتذليل العقبات اللوجستية والمالية والتجارية.

وقد تضمنت الدراسة جميع الجوانب اللوجستية والبنكية والاقتصادية والتجارية، إلى جانب العمل على تعظيم الاستفادة من مقرات شركة «جسور» بالقارة الإفريقية، بما يسهم في بناء منظومة متكاملة تدعم النفاذ الفعّال للمنتجات المصرية إلى الأسواق المستهدفة. وانطلاقًا من أهمية التنسيق المؤسسي، سعت الوزارة إلى بناء موقف وطني موحد لتعزيز التجارة الخارجية بين مصر والدول الأفريقية، من خلال عقد سلسلة من المشاورات مع الجهات المختصة في مجالات النقل والتمويل والسياسة الخارجية والخدمات اللوجستية، بهدف التوصل إلى حلول عملية لتذليل التحديات اللوجستية وتسهيل سلاسل الإمداد والتوزيع، بما يهيئ بيئة متكاملة للمناخ التصديري وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية.

كما استندت خارطة الطريق إلى بيانات وتحليلات دقيقة ومعايير موضوعية، مع التركيز في مرحلتها الأولى على سبع دول تمثل مختلف الأقاليم الجغرافية بالقارة الأفريقية في الشمال والشرق والوسط والغرب والجنوب. وتم اختيار هذه الدول بناءً على مجموعة من المعايير الدقيقة، تشمل: المقومات اللوجستية والبنية التحتية للنقل والشحن، والقدرات البنكية والتمويلية، وحجم الفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى مدى توافر مقرات لشركة «جسور» يمكن تعظيم الاستفادة منها في تنفيذ أنشطة الخطة.

وتعتمد الخطة على تشخيص دقيق للتحديات القائمة في الأسواق الأفريقية، سواء ما يتعلق بتعقيدات النقل ومحدودية البنية التحتية، أو المخاطر الائتمانية واحتياجات التمويل، أو عدم تنوع آليات الترويج التجاري، بما يتيح تصميم حلول عملية قابلة للتنفيذ. كما تضمنت محاور الخطة الأساسية: تعزيز البنية التحتية اللوجستية من خلال تطوير خطوط النقل البحري والبري وتحسين إجراءات الشحن والتخزين، تطوير التمويل والتأمين لتوفير قنوات موثوقة لتسهيل التجارة البينية، تعزيز الترويج التجاري عبر تنظيم بعثات تجارية وتقديم برامج تدريبية وبناء شراكات إنتاجية واستثمارية مشتركة، والاستفادة من مكاتب التمثيل التجاري المتواجدة بالدول المستهدفة لما فيه صالح الصادرات المصرية.

وقد تم عرض مخرجات الخطة على الجهات المعنية، مع التأكيد على أهمية التوصل إلى توافق وطني حول الخطوات التنفيذية لضمان إدراج مختلف المقترحات ضمن خطة العمل الوطنية، والانخراط مع مجتمع الأعمال والقطاع الخاص لتعزيز دوره المحوري في تنمية التجارة البينية مع الدول الأفريقية، بما يعكس الالتزام المشترك لتحقيق أهداف السياسة التجارية المصرية.

تمكين القطاع الخاص والشركات المصرية من النفاذ إلى دول القارة الإفريقية

تحرِص وزارة الخارجية على التنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والوزارات والجهات المعنية لدعم الشركات وأصحاب الأعمال المصريين للنفاذ إلى الأسواق الأفريقية، وهو ما ينعكس في تضمين وفود من كُبريات الشركات المصرية وأصحاب الأعمال خلال الجولات الإفريقية للسيد وزير الخارجية، لمنح القطاع الخاص المصري الدعم السياسي اللازم. يُضاف إلى ذلك العمل على تنظيم بعثات تجارية إلى الدول الإفريقية، بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية المعنية، وكذا تنظيم زيارات ميدانية لكبريات الشركات والمؤسسات المصرية إلى الدول الإفريقية لاستكشاف الفرص الاستثمارية في مجالات الزراعة والتعدين، وتدشين مشروعات حيوية، على غرار مشروعات الطاقة التي تُشارك في تنفيذها الشركات المصرية في عدد من الدول الإفريقية.

في ذات الإطار، أقرت الحكومة آلية تمويل لتنفيذ مشروعات تنموية ومشروعات للبُنى التحتية بدول حوض النيل الجنوبي، ومن المُقرر تمكين الشركات والقطاع الخاص المصري من المُشاركة في تنفيذ مشروعات تلك الآلية. كما تبرز أهمية دور القطاع المصرفي في دعم وتعزيز فرص القطاع الخاص المصري في النفاذ إلى الأسواق الإفريقية، ويأتي مثالًا لذلك افتتاح فرع بنك مصر في جيبوتي عام ٢٠٢٥، إلى جانب التواجُد المُهم للبنك التجاري الدولي CIB في كينيا وإثيوبيا.

ودعماً للقطاع الخاص، تعمل الخارجية المصرية على هيكلة وإنشاء «الوكالة المصرية لضمان الاستثمار في إفريقيا» بهدف تمكين القطاع الخاص المصري من التوسع في الأسواق ذات المخاطر السياسية والاقتصادية المرتفعة، والتي تُمثل أهمية كبرى للأمن القومي المصري.

دعم النفاذ المصري إلى القطاعات الاستراتيجية في الدول الإفريقية

تدعم الدولة المصرية الشركات المصرية في الانخراط في قطاع البنية التحتية والطاقة في أفريقيا، سواء من خلال القطاع الخاص أو الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص؛ ويعد تنفيذ إنشاء سد «جوليوس نيريري» بتنزانيا أكبر نموذجاً لهذا التعاون، والذي تم تنفيذه من خلال شراكة بين تحالف من الشركات المصرية.

تعمل وزارة الخارجية كذلك على تعزيز الانخراط المصري في المناطق اللوجستية والموانئ الحيوية بالقارة الإفريقية وتشجيع إنشاء مناطق اقتصادية مصرية، والمشاركة في جهود تعزيز قدرات الدول الإفريقية في مجالات الطاقة المتجددة. وتتابع وزارة الخارجية تنفيذ المبادرة المصرية الجيبوتية التي تم الإعلان عنها خلال زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى البلاد في أبريل ٢٠٢٥ بهدف تعزيز أمن الطاقة في جيبوتي.

كما تولي الخارجية المصرية اهتماماً كبيراً بتعزيز التواجد المصرى في أفريقيا بقطاع الدواء، حيث تستطلع السفارات بشكلٍ دوري فُرص نفاذ المنتجات الدوائية والصحية المصرية لدول القارة الإفريقية. كما ساهمت وزارة الخارجية في صياغة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز نفاذ المُنتجات الطبية إلى الأسواق الخارجية سعياً لرفع الصادرات المصرية إلى ٥ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠، وذلك من خلال عدد من المبادرات النوعية، مثل مُقترح إنشاء اللجنة الوطنية لدعم الصادرات الطبية، وتأسيس التحالف المصري لمصنعي ومصدري المنتجات الطبية، فضلاً عن المبادرة المصرية الإفريقية الخمسية لنفاذ المنتجات الطبية. كما تتابع الوزارة بمختلف قطاعاتها عن كثب العقبات التي تواجه مصدري الدواء المصري، وتسعي للوصول إلى حل لأهم المُشكلات التي تواجههم، والعمل على التوفيق بين متطلبات مصدري الدواء المصري والقواعد المعمول بها في دول الاعتماد، خاصةً فيما يتعلق بتسجيل الدواء المصري والترويج له.

وعلى صعيد آخر، يُعد قطاع الزراعة والثروة السمكية أحد أبرز القطاعات التي تعمل وزارة الخارجية على استطلاع الفُرص المُختلفة بها لتشجيع انخراط الجهات المعنية والشركات المصرية فيها داخل القارة الإفريقية. وتعمل الوزارة على بلورة رؤى ومُقترحات مُختلفة تأخذ في اعتبارها الطبيعة الخاصة للقارة، مع التركيز على ما تمتلكه الجهات والشركات المصرية من قدرات وإمكانات في تلك القطاعات.

المصدر: وزارة الخارجية

ثالثاً: خطة التحرك خلال فترة رئاسة مصر للمجلس الوزاري لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)

في إطار رئاسة مصر للمجلس الوزاري لوزراء التجارة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، قادت مصر جهودًا استراتيجية لتعزيز التكامل التجاري بين الدول الأفريقية، وإبراز دورها كلاعب رئيسي في السوق القاري. وقد ركزت الرئاسة المصرية للمجلس الوزاري على توجيه العمل الأفريقي نحو تحقيق أهداف التجارة البينية، بما يشمل بناء موقف إقليمي موحد لمواجهة التحديات اللوجستية، المالية، والبنكية، وتسهيل حركة التجارة بين مصر والدول الأفريقية، مع ربط هذا الدور بخطط تعزيز التجارة الخارجية مع أفريقيا من خلال الربط مع خارطة الطريق لتنمية التجارة الخارجية المصرية في القارة.

كما أولت مصر اهتمامًا خاصًا بتعزيز دور القطاع الخاص والمستثمرين المصريين ضمن استراتيجيات AfCFTA، لضمان الاستفادة القصوى من الفرص التصديرية والاستثمارية، وإبراز المبادرات الرقمية والتحول الرقمي، مثل منصة التجارة الخارجية المصرية، والعمل على ربطها بالتوجهات المصرية نحو القارة الأفريقية لتسهيل الإجراءات التجارية وتعزيز تحليل البيانات وفتح آفاق جديدة أمام مجتمع الأعمال بالسوق الأفريقية.

وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها القارة الأفريقية، لا يتجاوز حجم التجارة البينية بين مصر والقارة الأفريقية فيها ١٤ إلى ١٥٪، مقارنة بـ٦٠ إلى ٧٠٪ مع أوروبا، ما يعكس فرصة هائلة غير مستغلة. ويبرز هذا الواقع أهمية التعاون والعمل المشترك بين الدول الأفريقية لضمان أن تكون الاتفاقيات التجارية مكسبًا متبادلًا، مع التركيز على بناء علاقات تجارية قائمة على التوازن والشراكات المستدامة بين جميع الدول.

وتشمل أبرز التحديات التي تواجه التجارة البينية في إفريقيا ضعف الاتصال، وارتفاع تكاليف الشحن، ونقص الخطوط الملاحية والمراكز اللوجستية لتوزيع المنتجات، بالإضافة إلى محدودية التمويل المتاح ونقص آليات الربط بين الأسواق المختلفة. وفي هذا السياق، تشكل الرئاسة المصرية للمجلس الوزاري لوزراء التجارة باتفاقية AfCFTA فرصة لدفع المفاوضات وحل القضايا العالقة، بما في ذلك الانتهاء من قواعد المنشأ العالقة في قطاعات السيارات والمنسوجات، واعتماد آليات انتقالية قابلة للتطبيق تدريجيًا لضمان الانتقال السلس نحو التطبيق الكامل للاتفاقية وتحقيق الأهداف الطموحة للتجارة البينية الإفريقية.

وقد تجسدت هذه الرؤية في قصة نجاح ملموسة من خلال الاجتماعات الوزارية التي انعقدت بالقاهرة، حيث تمكنت مصر من التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء بشأن قواعد المنشأ العالقة في قطاعات الملابس والمنسوجات والسيارات عبر آلية انتقالية للتنفيذ بعد مفاوضات استمرت أكثر من أربع سنوات. كما تم اعتماد ثمانية ملاحق خاصة ببروتوكول الملكية الفكرية وعدد من اللوائح والأطر التنظيمية لقطاعات الخدمات والتجارة الرقمية والمنافسة، بما يعكس دور الاتفاقية كأداة رئيسية لتعزيز التجارة البينية والاستثمارات المشتركة، وتحويل الرؤية الأفريقية المشتركة إلى خطوات عملية ونتائج ملموسة على أرض الواقع.

ويُعزز هذا التوجه من الدور المصري في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التي تمثل فرصة استراتيجية كبرى لزيادة الصادرات وتنويع الأسواق. فالمرحلة الأولى من الاتفاقية تستهدف إلغاء ٩٠٪ من الرسوم الجمركية، على أن تصل النسبة إلى ٩٧٪ بحلول عام ٢٠٣٤، بينما تشير التقديرات إلى أن التطبيق الكامل للاتفاقية قد يضيف نحو ٥,٧٪ للناتج المحلي الإجمالي المصري بحلول عام ٢٠٤٧ بما يعادل ٤٨,٢ مليار دولار.

وعلى الرغم من التقدم المحقق، لا تزال هناك تحديات تستدعي المعالجة لضمان استدامة النمو التجاري، وفي مقدمتها الحاجة إلى تعميق التصنيع المحلي لتعظيم القيمة المضافة، وتعزيز البنية التحتية والربط اللوجستي مع الأسواق الأفريقية، إلى جانب تكثيف مشاركة القطاع الخاص في المشروعات

الاستثمارية المشتركة. ومع ذلك، فإن الزخم القائم على صعيد المبادرات التجارية والمالية، إلى جانب التوسع في قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يضع مصر في موقع متميز يمكنها من تعظيم مكاسبها الاقتصادية في القارة وتعزيز مكانتها كأحد المحاور الرئيسية للتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في أفريقيا.

تستهدف السياسة الخارجية المصرية استحداث أطر لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري مع الدول الأفريقية، وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية الواعدة، لاسيما في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. وتحرص وزارة الخارجية على التنسيق مع الوزارات المعنية لترتيب منتديات أعمال بالتوازي مع انعقاد المشاورات السياسية مع الدول الأفريقية على مختلف المستويات، وأصبحت تلك المنتديات مكوناً رئيسياً في زيارات السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الخارجية لدول القارة، وكذا في زيارات الوفود الأفريقية التي تستقبلها القاهرة.

٧. الإصـلاحات والبيئـة التمكينيـة لتعـزيز التجـارة الخارجيـة

أولاً: التحـول الرقمـي (المنصـة الوطنيـة للتجـارة الخارجيـة)

يمثـل التحـول الرقمـي محـورًا تنفيذيًـا رئيسـيًا لتحقيـق أهـداف الدولـة في رؤيـة مصر ٢٠٣٠، خاصـة فيمـا يتعلـق بتعزيـز تنافسـية الاقتصـاد، وزيـادة الصـادرات، وخفـض عجـز الميزان التجـاري، وزيـادة درجـة التعقيـد الاقتصـادي للمنتجـات المصريـة. وفي هـذا الإطـار، تتبنى وزارة الاسـتثمار والتجـارة الخارجيـة نهجًـا رقميًـا متكاملًا يواكـب التحـولات الاقتصاديـة العالميـة، ويرتكـز علـى بنـاء منظومـة حديثـة ومسـتدامة للبيانـات والخدمـات الرقميـة تُسـهم في تمكين مجتمـع المصدريـن، وتعزيـز كفـاءة منظومـة التجـارة الخارجيـة، وتحويـل الإصلاحـات الاسـتراتيجيـة إلى واقـع تشـغيلي مسـتدام.

وتأتي هذه الرؤيـة اسـتجابة مباشـرة للتحديـات التي تواجه منظومـة التجـارة الخارجيـة، حيـث يُعـد التحـول الرقمـي الأداة المحوريـة لمعالجتهـا، عبر توحيـد مصـادر البيانـات والفـرص والمعلومـات التجاريـة، وإتاحـة الخدمـات الحكوميـة ضمـن منظومـة موحـدة مترابطـة، وتطويـر أدوات تحليليـة وترويجيـة رقميـة، وتسـهيل النفـاذ إلى الأسـواق العالميـة، وبنـاء دورة معلوماتيـة متكاملـة تعـزز قـدرة الدولـة والمصدر علـى اتخـاذ قـرارات دقيقـة وفعّالـة.

وفي هـذا الإطـار، تمثـل المنصـة الوطنيـة للتجـارة الخارجيـة حجـر الزاويـة في هـذا التحـول، حيـث توفّـر منظومـة بيانـات وحلـول رقميـة متكاملـة تعـزز قـدرة المصدرين علـى اسـتغلال مواردهـم بأفضـل صـورة، وتمنحهـم الأدوات اللازمـة لاتخـاذ قـرارات تصديريـة رشـيدة. وتشـمل هـذه الأدوات وظائـف متقدمـة مثـل:

- احتسـاب درجـة التعقيـد الاقتصـادي للمنتجـات، واكتشـاف "المنتجـات القريبـة" ذات التعقيـد الأعلـى الـتي يمكـن للمصدريـن التوسـع فيهـا، بمـا يفتـح أمامهـم أسـواقًا جديـدة ويرفـع القيمـة المضافـة للصـادرات المصريـة.
- حلـول رقميـة لتفعيـل الاتفاقيـات التجاريـة مثـل FTA Optimizer الـتي تتيـح للمصدريـن مقارنـة بنـود الاتفاقيـات المختلفـة واختيـار المسـارات الأكثـر ربحيـة وملاءمـة لمنتجاتهـم، بمـا يعـزز الاسـتفادة مـن التيسـيرات الجمركيـة وغيـر الجمركيـة.
- أدوات تحليـل سـوقية متقدمـة تعتمـد علـى الـذكاء الاصطناعـي لاكتشـاف الفـرص التصديريـة، وتوقـع الطلـب العالمـي، ورصـد التغيـرات التنظيميـة في الأسـواق المسـتهدفة.
- خدمـات رقميـة للترويـج التجـاري وتعزيـز موثوقيـة المصـدر المصـري وتمكيـن المشـاركة الفعّالـة في الفعاليـات والمعـارض الدوليـة، بمـا يزيـد مـن فـرص النفـاذ إلى الأسـواق العالميـة.

ولتحقيـق الرؤيـة الرقميـة تعتمـد الـوزارة منهجيـة مسـتدامة للتحـول الرقمـي تسـتجيب لطبيعـة ملـف التجـارة الخارجيـة الـذي يتسـم بالتغيـر المسـتمر في الطلـب العالمـي، وسلاسـل القيمـة، والسياسـات التجاريـة الدوليـة، والتقلبـات الجيوسياسـية. ولذلـك يجـري تطويـر منصـة التجـارة الخارجيـة ومنظومـة البيانـات علـى مراحـل متتابعـة تضمـن قـدرة الدولـة علـى التكيـف السـريع مـع المتغيـرات العالميـة، وتحديـث السياسـات التجاريـة والترويجيـة بنـاءً علـى بيانـات دقيقـة وفوريـة.

ورغـم أن المرحلـة الأولى مـن تنفيـذ المنصـة تركـز علـى مسـاعدة المصـدر المصـري وتعزيـز قدرتـه التنافسـية، فـإن الرؤيـة الرقميـة تتجـاوز هـذا النطـاق لتُنشـئ منصـة قوميـة شـاملة للتجـارة الخارجيـة، تعمـل كنافـذة موحـدة لكافـة الجهـات الحكوميـة والخاصـة ذات الصلـة بملـف التجـارة الخارجيـة ضمـن إطـار رقمـي متكامـل، بمـا يعـزز تبـادل البيانـات ويرفـع كفـاءة تنفيـذ السياسـات التجاريـة.

وبهـذا النهـج، يصبـح التحـول الرقمـي ليـس مجـرد تطويـر تقنـي، بـل أداة اسـتراتيجيـة لتعميـق الهيـكل الإنتاجـي، وتنويـع الصـادرات، وزيـادة درجـة التعقيـد الاقتصـادي، ورفـع القـدرة التنافسـية الدوليـة للمصـدر المصـري، بمـا يسـهم في خفـض عجـز الميزان التجـاري، وتعزيـز مرونـة الاقتصـاد المصـري، وترسـيخ مكانـة مصر كمركـز إقليمـي للتجـارة والخدمـات اللوجسـتية.

ثانياً: البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات

يرتكز البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير على تحقيق نمو مستدام للصادرات عبر دمج هذا البرنامج ضمن حزمة سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وزيادة التنافسية الاقتصادية. ويعد البرنامج أداة تحفيزية ترتكز على بيئة داعمة ومستقرة للنمو التصديري، من خلال سياسات نقدية مرنة، وسعر صرف تنافسي، وتسهيلات ضريبية ومالية، وتطوير آليات الإفراج الجمركي، بالإضافة إلى إجراءات فعالة لتيسير حركة التجارة. وتعكس هذه الرؤية تحوّلًا جوهريًا في فهم التجارة الخارجية كوسيلة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي، ودمج مصر بشكل أكثر كفاءة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

ويتناول البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير للفترة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إصلاحًا شاملاً لمنظومة تنمية الصادرات، من خلال رؤية استراتيجية تهدف إلى رفع تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية وتعزيز النمو التصديري المستدام. ويعتمد البرنامج على مضاعفة المخصصات المالية لتصل إلى ٤٥ مليار جنيه، منها ٣٨ مليار جنيه مخصصة للقطاعات المستهدفة، و٧ مليارات جنيه كموازنة مرنة. ويتم توزيع الدعم وفق نموذج اقتصادي يأخذ في الاعتبار القيمة المضافة، معدل نمو الصادرات، الطاقة الإنتاجية، وعدد المشتغلين. وقد صُمم البرنامج بناءً على حوار مجتمعي موسع شمل ١٣ مجلسًا تصديريًا وشركاء الصناعة، مما يعزز دور القطاع الخاص في صياغة السياسات التصديرية.

ويولي البرنامج الجديد اهتمامًا خاصًا للمنتجات ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع والقيمة المضافة، بما يدفع نحو مرحلة تصديرية أكثر استدامة، ويكمل ذلك سياسات نقدية وتسهيلات ضريبية وإجرائية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية عالميًا. كما يتميز البرنامج بمرونة عالية تتيح تكييف الدعم مع خصوصية كل قطاع وتنوع أولوياته، إلى جانب آلية واضحة لصرف المستحقات خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يومًا دون خصم المديونيات. ويعتمد البرنامج مقاربة جديدة في تصميم الحوافز التصديرية، من خلال تخصيص موازنة مرنة لدعم المنتجات ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع، والاستثمار في البنية التحتية الداعمة للصادرات. كما يتضمن البرنامج آليات لتسوية المتأخرات عبر المزج بين السداد النقدي والمقاصة مع المديونيات السيادية، بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية عن الشركات المصدرة وتحفيزها على التوسع والإنتاج.

وكان برنامج رد أعباء التصدير السابق يواجه عدة تحديات، منها انخفاض المخصصات المالية الحالية التي تبلغ نحو ٢٣ مليار جنيه، وعدم مرونة البرنامج بما يكفي لتلبية خصوصيات القطاعات المختلفة، إضافة إلى عدم وضوح معايير تحديد أولويات المساندة، وتأخر صرف المستحقات وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف درجة التعقيد الاقتصادي للصادرات المصرية، مما حد من قدرتها على المنافسة عالميًا.

ويعالج البرنامج الجديد هذه التحديات من خلال ما يلي:

- رفع المخصصات المالية للبرنامج إلى ٤٥ مليار جنيه.
- اعتماد معايير واضحة للحصول على المستحقات وسرعة صرفها خلال ٩٠ يومًا دون خصم المديونيات الضريبية.
- التركيز على تعزيز التعقيد الاقتصادي للصادرات.
- تحفيز الشركات على تقديم منتجات ذات قيمة مضافة عالية.
- توجيه الموارد لدعم المنتجات ذات النمو المستدام.
- تعزيز الحصة السوقية للصادرات المصرية عالميًا وتحقيق نقلة نوعية في الأسواق الدولية.

كما تشمل مخصصات البرنامج الجديد موازنة مرنة تبلغ حوالي ٧ مليار جنيه تستهدف عدة محاور لتعزيز الصادرات المصرية من بينها ما يلي:

- تحفيز الشركات الرائدة (National Champions)

- الاستثمار في تحسين البنية التحتية الداعمة للصادرات (Support Infrastructure)
- جذب الشركات العالمية الكبرى للاستثمار من أجل التصدير.
- تطوير مناطق صناعية تصديرية متخصصة.
- تدشين منصة التجارة الخارجية الموحدة.
- إطلاق مبادرات الاستثمار من أجل التصدير (Investment for Trade)
- استهداف منتجات محددة (من ٥ إلى ٧ منتجات) بهدف زيادة الصادرات.
- بناء القدرات البشرية لتوسيع قاعدة المصدرين.
- تحفيز التحول الأخضر لتعزيز تنافسية الصادرات.
- تعزيز التعقيد الاقتصادي للصادرات لرفع القيمة المضافة وزيادة الحصة السوقية عالميًا.

ثالثاً: الإصلاحات الإجرائية لتيسير حركة التجارة الخارجية

تتضمن السياسة حزمة إصلاحات إجرائية تهدف إلى تيسير حركة التجارة وتعزيز سرعة وكفاءة نفاذ السلع المصرية إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك الأسواق الناشئة والواعدة. وتشمل هذه الإصلاحات تحديث منظومة التخليص الجمركي، تطبيق نظم إلكترونية متقدمة، تفعيل نظام إدارة المخاطر لتقليص زمن الإفراج الجمركي، توحيد المستندات وتبسيط الإجراءات، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد وتقليل تكلفة التصدير.

وجاءت جهود الإصلاح الإجرائي لخفض زمن وتكاليف الإفراج الجمركي واضحة في النتائج العملية، حيث وصل زمن الإفراج الجمركي في يونيو ٢٠٢٥ إلى ٥,٨ يوم، مما ساهم في خفض الوقت والتكلفة بنسبة ٦٥٪ وتوفير نحو ١,٥ مليار دولار. ومن المخطط أن يصل زمن الإفراج الجمركي بنهاية العام الجاري إلى يومي عمل فقط، بما يقلل الوقت والتكلفة بنسبة ٩٠٪ ويحقق وفرًا بنحو ٢,١ مليار دولار. كما ساهم العمل خلال أيام الإجازات في تسريع إنجاز الإجراءات، حيث تم تنفيذ ما يزيد عن ٩٠ ألف إجراء خلال ٤١ يوم إجازة في العام الجاري. وتتجلى هذه الإصلاحات من خلال مجموعة من الإجراءات الفرعية التي تعكس تطوير السياسات التنظيمية كما يلي:

تطوير السياسات والإجراءات التنظيمية

- تمديد ساعات العمل بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طوال أيام الأسبوع بما في ذلك الاجازات الأسبوعية والعطلات الرسمية، وذلك حتى الساعة السادسة مساءً مما ساهم في خفض زمن الافراج وتعزيز كفاءة الأداء داخل الهيئة، والحد من تكاليف الاستيراد.
- تفعيل آلية النقل تحت التحفظ لمستلزمات الإنتاج عقب المطابقة الظاهرية لدعم استمرارية التشغيل الصناعي بهدف تيسير تدفق المواد الخام إلى خطوط الإنتاج في أسرع وقت ممكن، مما ينعكس إيجابًا على استمرارية العملية الإنتاجية، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد.
- تيسير شروط التسجيل بالقائمة البيضاء وفقًا للمادة رقم (٩٤) من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بما يسمح بتسجيل الشركات المنتجة والمصدرة إلى مصر، بهدف خفض زمن وتكلفة التخليص الجمركي، وتحفز التعامل مع موردين ذوي سجل فني موثوق.
- توحيد إجراءات الفحص الظاهري وسحب العينات للجهات الرقابية المعنية بمنظومة الإفراج الجمركي من تعديل بعض أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٨٦) لسنة ٢٠٠٣ المنظم لإجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات.
- إعفاء مستوردي الخردة والمخلفات الصناعية من شهادات الفحص الدولية لتقليل تكاليف

الاستيراد ودعم صناعات إعادة التدوير بما يسهم بشكل مباشر في خفض تكلفة استيراد المواد الخام، وتعزيز تنافسية الصناعات الوطنية المعتمدة على إعادة التدوير، فضلًا عن تحفيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، وتقليل الضغط على موارد الدولة من النقد الأجنبي.

- إجراء بعض التعديلات الجوهرية بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ في شأن سجل المستوردين لتحفيز بيئة الاستثمار وتخفيف الأعباء على القطاع الخاص ويُعد هذا التعديل خطوة مهمة نحو توفير بيئة قانونية مرنة ومحفزة للاستثمار، وضمان استدامة أنشطة القطاع الخاص، وتعزيز قدرته على النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

دعم قطاع التجارة الإلكترونية والاستيراد والتصدير

- إيقاف العمل بالبند «رابعاً» من المادة (١٠٢) من لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير (الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥) والخاص بإلزامية تدوين اسم المستورد عى الملابس الجاهزة المستوردة، وذلك لحين صدور التعديلات اللازمة على اللائحة.
- إصدار القرار الوزاري رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠٢٥ بشأن «الإكتفاء بالفحص الظاهري غير المتلف ومطابقة البيانات المدونة على الرسالة لما هو ثابت بمستنداتها».
- إتاحة استكمال البيانات الظاهرية أثناء الفحص الظاهري للشحنات الاستهلاكية كبديل للإعدام أو إعادة التصدير.
- إعفاء شركات التجارة الإلكترونية من شروط التسجيل الواردة في القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦، المعدل بالقرار رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٢٢.

تعزيز البنية المعملية بمعامل تخصصية إقليمية

- إنشاء أول معمل متخصص في الشرق الاوسط لإجراء اختبارات التحلل الحيوي للمنتجات (مثل المنظفات، والمنتجات الجلدية والمنسوجات)، وذلك طبقاً لأحدث المعايير الدولية، بهدف تمكين المصنعين المحليين من استيفاء الاشتراطات البيئية المعتمدة في الأسواق الدولية، لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي.
- إنشاء اول مركز متخصص في الشرق الاوسط لاختبارات القدرة الإطفائية وأجهزة الإطفاء، يمثل نقلة نوعية في دعم جودة وكفاءة المنتجات المصرية في قطاع بالغ الأهمية كقطاع معدات وأجهزة إطفاء الحريق، والذي يرتبط بشكل مباشر بتلبية متطلبات السلامة والحماية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والسكنية ، وذلك من خلال توفير ١٢٦ اختبارًا معتمدًا على ٢٢ صنفًا مختلفًا من المعدات، ووفقًا لأحدث المواصفات القياسية المصرية والدولية، وبهذا يتيح المركز التحقق من مدى مطابقة المنتجات لأعلى معايير الأمان والاعتمادية، بما يضمن جاهزيتها للاستخدام الآمن محليًا وخارجياً.
- اعتماد المعمل المرجعى للاختبارات الميكروبيولوجيه والمعمل المرجعى للمواد المضافة التابعين للهيئة كمعامل مرجعية لدول أفريقيا ضمن تجمع الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) ، مما يأكد على دور مصر في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، ويعكس الثقة الدولية في كفاءة وقدرات المعامل المصرية في تقديم خدمات التحليل والفحص وفقاً للمعايير الدولية

إنشاء وحدات فنية متخصصة لمواكبة متطلبات الأسواق الخارجية

- تأسيس أول وحدة وطنية معتمدة للتحقق والمصادقة البيئية وفقًا للمواصفات الدولية المعتمدة ISO/ - ISO/IEC 14065:2020 ISO/IEC 17029:2019 - IE14064 ،بهدف دعم المنظومة الوطنية المتكاملة نحو

الاقتصـاد الأخضر والتحـول للتنميـة المسـتدامة.

- إنشاء وحدة فحص المنتجات طبقًا للمواصفة الدولية القياسـية ISO/IEC 17020:2012 بهـدف توفير خدمات فنية متخصصة تُمكّن المصنعين والمصدريـن من التأكد من مطابقة منتجاتهـم للمواصفات القياسية، مما يسـهم في الحد من حالات الرفض الفني وتعزيز ثقة الأسـواق الدولية في المنتج المصري.
- إنشاء وحدة إصدار شهادات المطابقة للمنتجات وفقًا للمواصفة الدولية القياسـية ISO/IEC 17065:2012 وتُوفر الوحدة خدمات إصدار شـهادات المطابقة طبقًا لمتطلبات اللوائح الفنية المعتمـدة، ممـا يُسـاعد المصنعين على اسـتيفاء الـشروط الفنيـة المطلوبـة للتصديـر، ويُسـهم في تقليـل زمـن الإفـراج وتقليـل التكلفـة، وتجنـب الرفـض أو إعـادة الفحـص في بلـد الاسـتيراد كما تـم تسـجيل الوحـدة على منصـة «سـابر» السـعودية المعتمـدة لدخـول المنتجـات إلى دول الخليـج.
- إنشـاء وحـدة إختبـارات الكفـاءة الفنيـة طبقـا للمواصفـة الدوليـة القياسـية /ISO IEC17043/2023 وتُسـهم الوحـدة في رفـع كفـاءة وتناسـق أداء العامـل التابعـة للجهـات الحكوميـة، والمصانـع الكبرى، والجامعـات، والمؤسسـات البحثيـة، والمعامـل الخاصـة والدولية، بما يعزز الثقة في النتائج والشـهادات الفنيـة الصـادرة عنهـا، محليًـا ودوليًـا.

مساندة المصدرين وتيسير الخدمات التصديرية

- إنشـاء وحـدة مسـاندة المصدريـن لتسـهيل الإجـراءات وتعزيـز اسـتدامة تدفـق الصـادرات المصريـة، بهـدف إزالـة المعوقـات الـتي تواجـه المصدريـن بشـكل سريـع وفعّـال مـن خـلال التواصـل المباشر والتنسـيق الفوري مع الجهـات المعنيـة لحـل المشـكلات الفنيـة أو الإجرائيـة الـتي قـد تعيـق حركـة التصديـر.
- إطلاق برنامج المصدر المعتمد لتبسيط اجراءات التصدير والـذي يُمكّن المصدريـن مـن الحصـول علـى كـود مميـز (كـود مصـدر معتمـد)، ويتيـح هـذا الكـود اسـتخدامه كبديـل عـن إصـدار شـهادة المنشـأ (EUR.1) في بعـض حـالات التصديـر، ممـا يسـاهم بشـكل مباشـر في تبسـيط الإجـراءات، وتسـريـع دورة الشـحن، وخفـض التكاليـف الإداريـة والماليـة.
- تقديـم برامـج تدريبيـة متخصصـة مـن خـلال مركـز التميـز المعتمـد لرفـع كفـاءة المصدريـن وتعزيـز امتثالهـم لمتطلبـات النفـاذ للأسـواق الدوليةالمصدريـن القادريـن علـى التكيـف مـع متطلبـات التجـارة الدوليـة مـن خـلال تنميـة قدراتهـم ورفـع كفاءتهـم المهنيـة، و تزويدهـم بالمعرفـة التطبيقيـة في مجـالات الإجـراءات التصديريـة، وأحـكام الاتفاقيـات التجاريـة الدوليـة، والامتثـال التنظيمي، وذلـك بمـا يُمكنهـم مـن تحقيـق مسـتويات عاليـة مـن الجاهزيـة الفنيـة، والوفـاء بمتطلبـات الأسـواق الخارجيـة بكفـاءة واسـتدامة.

إنشـاء منظومـة المخاطـر الشـاملة للإفـراج عـن البضائـع

- صـدر قـرار رئيـس مجلـس الـوزراء رقـم ١٥٣٦ لسـنة ٢٠٢٥ بتشـكيل «اللجنـة العليـا لتطبيـق منظومـة المخاطـر الشـاملة للإفـراج عـن البضائـع» برئاسـة ممثـل مـن مجلـس الـوزراء وعضويـة ممثلين من الوزرات والجهـات المعنية لوضـع الإطـار العـام لتنفيـذ منظومـة المخاطـر الشـاملة.
- تتـولي مصلحـة الجمـارك المصريـة كأمانـة فنيـة للجنـة العليـا التنسـيق مـع أعضـاء اللجنـة العليـا والـوزرات والجهـات المعنيـة لاتخـاذ الخطـوات العاجلـة لتطبيـق نظـام متكامـل وشـامل لإدارة المخاطـر مـن أجـل سرعـة الإفـراج عـن البضائـع وكـذا خفـض التكاليـف المرتبطـة بالاسـتيراد والتصديـر.
- تـم الانتهـاء مـن تفعيـل المرحلـة الأولي لمنظومـة المخاطـر الشـاملة حيـث تـم ربـط كلا مـن مصلحـة

الجمارك المصرية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة العامة لسلامة الغذاء، الإدارة المركزية للحجر الزراعي، والإدارة المركزية للحجر البيطري بمنظومة المخاطر الشاملة بنافذة.

- جاري العمل على تفعيل المرحلة الثانية لمنظومة المخاطر الشاملة لربط كلا من وزارة الصحة، هيئة الرقابة النووية، والهيئة الوطنية للإعلام، وزارة النقل.
- جاري العمل على البدء في المرحلة الثالثة من تطبيق منظومة المخاطر الشاملة.

إجراءات مبسطة للفاعل الاقتصادي المعتمد

- وفقاً لقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١، تم تطبيق برنامج «الفاعل الاقتصادي المعتمد» الذي يمنح الشركات الملتزمة بالقوانين والمعايير الجمركية من مستوردين ومصدرين وغيرهم، حزمة من المزايا لتيسير الإجراءات وتقليل زمن الإفراج الجمركي عبر منظومة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الجهات الرقابية.
- أصدرت الهيئة القومية لسلامة الغذاء قراراً بإنشاء «القائمة البيضاء» لتيسير فحص الواردات الغذائية.
- توقيع بروتوكول بين الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في ٢٠١٣ بشأن تفعيل برنامج الفاعل الاقتصادي المعتمد.
- إنشاء لجنة خاصة مشتركة بكل منفذ جمركي من الجمارك والهيئة تتولى إنهاء إجراءات الإفراج عن الرسائل الواردة والصادرة للشركات الأعضاء المعتمدين بخدمة الفاعل الاقتصادي المعتمد.
- صدور قرار مشترك رقم (٣) لسنة ٢٠٢٤ بين كلا من مصلحة الجمارك المصرية والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لإنشاء لجنة مشتركة لإعداد قائمة مشتركة للشركات التي تتمتع بميزة «القائمة البيضاء».
- صدر قرار مشترك رقم (٤) لسنة ٢٠٢٤ بين كلا من مصلحة الجمارك والهيئة القومية لسلامة الغذاء بشأن الشركات التي تم اعتمادها في القائمة البيضاء بالهيئة، حيث تمنح تلك الشركات مزايا وتيسيرات وفقاً لمنظومة المخاطر المشتركة. ويتم تحديث تلك القائمة المشتركة بشكل دوري وفقاً لمدي قيام المتعاملين باستيفاء الاشتراطات والضوابط الخاصة بالجهتين وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات كلا فيما يخصه.

ميكنة الإجراءات الجمركية من خلال منظومة نافذة

- إطلاق المنصة القومية للتجارة عبر الحدود «نافذة" كمنظومة موحدة لجميع عمليات الاستيراد والتصدير والترانزيت، بما يتيح تقديم البيانات والمستندات إلكترونيًا من نقطة دخول واحدة.
- التسجيل المسبق للشحنات (ACI) والذي يتيح إلزام جميع المستوردين والمتعاملين مع الجمارك باستخدام النظام منذ أكتوبر ٢٠٢١ لتقديم المستندات قبل شحنها إلكترونيًا.
- بدء تطبيق التسجيل المسبق للشحنات على عمليات الشحن الجوي اعتباراً من يناير ٢٠٢٦.

تنفيذ التزامات مصر باتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

- متابعة تنفيذ التزامات مصر باتفاق تسهيل التجارة، حيث ارتفعت نسبة التنفيذ من ٢١,٣٪ إلى ٧٢,٣٪ بين نوفمبر ٢٠٢٣ ومايو ٢٠٢٥.
- تمديد فترة تطبيق بعض المواد حتى يونيو ٢٠٢٧، وتشمل: النشر عبر الإنترنت، نقاط الاستفسار، الأحكام المسبقة، ضوابط عامة للرسوم والمصاريف، إدارة المخاطر، والشحنات السريعة.

رابعاً: الخطة المستقبلية لتطوير منظومة التجارة

تطوير منظومة المعامل:

- استكمال خطة التوسع في إنشاء المعامل المركزية النموذجية بإنشاء معمل متكامل لقياس الملوثات (ZDHC) بهدف رصد الملوثات في مياه الصرف الصناعي والمخرجات البيئية وكذا دعم المصانع المصدرة (خاصة قطاع الغزل والمنسوجات والملابس) للمساهمة في زيادة الصادرات المصرية وفتح أسواق جديد لتلك المنتجات .
- زيادة عدد الاختبارات المعتمدة دولياً من المجلس الوطني للاعتماد (إيجاك) لتشمل مجالات جديدة وفقاً للمواصفة ISO/IEC 17025:2017.
- تعزيز التعاون الدولي مع المراكز البحثية وهيئات الاعتماد الأوروبية والآسيوية لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الفحص والتحليل.

تطوير الوحدات الفنية:

- وحدة إصدار شهادات المطابقة للمنتجات وفقًا للمواصفة الدولية القياسية ISO/IEC 17065:2012.
  - الحصول على الاعتماد الدولي الكامل من المجلس الوطني للاعتماد لتغطية أكبر عدد من السلع والقطاعات الصناعية.
  - تطوير نظام إلكتروني لمنح الشهادات يتيح تتبع عمليات التقييم وإصدار الشهادات بشكل رقمي وآمن.
  - توسيع نطاق الاعتراف المتبادل مع الجهات النظيرة بالدول العربية والأوروبية لتسهيل نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الخارجية.
- وحدة فحص المنتجات طبقًا للمواصفة الدولية القياسية ISO/IEC17020:2012:
  - رفع كفاءة فرق التفتيش الميداني من خلال برامج تدريب متخصصة وشهادات كفاءة دولية.
  - تحديث نظم التفتيش وإدارة المخاطر باستخدام أدوات رقمية تعتمد على تحليل البيانات لتوجيه الموارد نحو الرسائل ذات الخطورة الأعلى.
  - الحصول على الاعتماد الدولي الموسع لعمليات التفتيش الخاصة بالسلع الصناعية وغير الغذائية.
- وحدة إختبارات الكفاءة الفنية طبقا للمواصفة الدولية القياسية ISO/IEC17043/2023:
  - تطوير برامج اختبارات الكفاءة الدورية للمعامل الحكومية والخاصة لضمان استدامة الاعتمادية الفنية.
  - التحول إلى التشغيل الإلكتروني الكامل لعمليات التخطيط والتنفيذ وتحليل نتائج اختبارات الكفاءة.

التسجيل بالمنصات العالمية:

- منصة معايير الاستدامة البيئية للكيماويات والمنسوجات .
- منصة المنتجات القابلة للتحلل.
- منصة المنتجات المعاد تدويرها وذلك كجهة وطنية معترف بها عالميًا.
- ZDHC) Zero Discharge of Hazards Chemicals).
- (GOTS) Global Organic Textile St.
- (LWG) Leather Working Group.

دعم التحول الرقمي :

- إصدار البطاقات عبر منصة مصر الرقمية: السماح للشركات باستخراج بطاقات المستوردين والمصدرين إلكترونيًا من خلال المنصة بهدف حوكمة إجراءات الإصدار بهدف تحسين بيئة العمل وتسهيل الإجراءات

وتقليل المخاطر القانونية والإدارية والتكامل مع الجهات الحكومية مما يسهل عمليات التحقق من صحة المستندات دون الحاجة لتقديم نسخة ورقية منها ، وتوفير الوقت والتكاليف من خلال قيام المتعاملين بالتقديم لإستخراج البطاقات من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة للذهاب إلى أفرع الهيئة.

- تفعيل برنامج «المساعد الذكي» على البوابة الإلكترونية للهيئة بالتعاون مع شركة سبكترم، باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات تفاعلية ومتطورة تسهم في تسهيل التواصل مع المتعاملين وتعزيز كفاءة الاستجابة لاحتياجاتهم.
- تطبيق برنامج إدارة المخاطر الحدودية بهدف دعم عمليات الفحص المسبق وتعزيز كفاءة منظومة الرقابة على السلع الواردة، بما يضمن سرعة الإفراج عن الشحنات منخفضة الخطورة وتشديد الرقابة على السلع عالية المخاطر.
- تطوير برنامج إدارة معلومات المعامل (LIMS) لرفع كفاءة تشغيل المعامل وربطها إلكترونيًا بالجهات ذات الصلة، بما يسهم في توحيد قواعد البيانات وتحقيق التكامل بين المعامل المركزية والفرعية.
- إطلاق برنامج التتبع ومراقبة الأسواق لتعزيز منظومة الرقابة على السلع المتداولة بالأسواق المحلية، من خلال نظام إلكتروني متكامل يتيح تتبع حركة السلع من المنافذ الجمركية حتى منافذ البيع.
- إنشاء بوابة التقارير الذكية التي تتيح متابعة مؤشرات الأداء والإنجاز بالهيئة بشكل لحظي، ودعم متخذي القرار ببيانات دقيقة ومحدثة.
- إنشاء مركز التعافي من الكوارث بمدينة السادس من أكتوبر لتأمين استمرارية العمل وضمان حفظ واستعادة البيانات في حال حدوث أي طارئ، بما يدعم استدامة التحول الرقمي للهيئة.

٨. قائمة المراجع

١. البنـك الـدولي. (٢٠٢٢). تقريـر الدولـة والمنـاخ – مصر Egypt Country Climate and Development . Report. البنـك الـدولي.

https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-country-and-climate-development-report

٢. البنـك الـدولي. (٢٠٢٥). مـؤشر التعـرض النـسبي لـ CBAM.

https://www.worldbank.org/en/data/interactive/2023/06/15/relative-cbam-exposure-index

٣. البنـك المركـزي المصري. (٢٠٢٢).– إقـرار البنـوك عـن العـملاء المصدّريـن طبقًـا لآليـة تعديـل حـدود الكربـون.

https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/file/long-context/laws-and-regulations/book-13/-القسم-13-الفصل3--الباب-الثانى-اقرار-البنوك-عن-العملاء-المصدرين-طبقا-لألية-تعديل-حدود-الكربون.pdf

٤. البنـك المركـزي المصري. (٢٠٢٥). الـنشرة الإحصائيـة الشـهرية – أبريـل ٢٠٢٥،

https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/monthly-statistical-bulletin/bulletin/april/monthly-statistical-bulletin-337.pdf

٥. تقريـر التجـارة الافريقيـة. (٢٠٢٥). مصر تسـتهدف بلـوغ معلـم تجـاري بقيمـة ١٤٥ مليـار دولار بحلـول٢٠٣٠

https://businessmonthlyeg.com/egypt-targets-145b-trade-milestone-by-2030-african-trade-report/

٦. جامعـة هارفـارد. (د.ت.). ترتيـب تعقيـد الـدول والمنتجـات. أرشـيف أطلـس التعقيـد الاقتصـادي.

https://atlas.hks.harvard.edu/rankings

٧. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء. (٢٠٢٥). الـنشرة الشـهرية لبينـات التجـارة الخارجيـة.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Year=23614

٨. رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢٤). برنامج عمل الحكومة.

https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

٩. رؤيـة الخليـج العـربي للأعمـال. (٢٠٢٥). تقريـر خـاص لبنـك CIB المصري: تعزيـز التجـارة المصريـة مـع أفريقيـا.

https://www.agbi.com/trade/2025/03/cib-egypt-special-report-bolstering-egypts-trade-with-africa/

١٠. مختـبر النمـو في جامعـة هارفـارد – أطلـس التعقيـد الاقتصـادي. (بـدون تاريـخ). «البلـد رقـم ٨١٨».

https://atlas.hks.harvard.edu/countries/818

١١. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). رؤية مصر نحو تحقيق الريادة في تجارة وتداول الطاقة.

https://ecss.com.eg/37974/

١٢. مصر وأفريقيا. (٢٠١٩). العلاقات الاقتصادية المصرية مع أفريقيا.

https://africa.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/

١٣. مصر وأفريقيا. (٢٠١٩). العلاقات المصرية – الأفريقية في الفترة من (١٩٥٢ – ٢٠١٤) مصر وأفريقيا - العلاقات المصرية – الأفريقية في الفترة من (١٩٥٢ – ٢٠١٤).

١٤. مصر وأفريقيا. (٢٠٢٥). كيف توازن إفريقيا بين النمو الاقتصادي ومسارات الحياد الكربوني.

https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/how-africa-aligning-economic-growth-net-zero-pathways

١٥. مصر وأفريقيا. (٢٠٢٥). نشرة مصر أفريقيا العدد ٦١.

١٦. المنتدى الاقتصادي العالمي.(٢٠١٩). تقرير التنافسية العالمي.

https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

١٧. الهيئة العامة للاستعلامات. (دون تاريخ). مصر أفضل بلد للاستثمار في أفريقيا.

١٨. الهيئة العامة للاستعلامات. (دون تاريخ). مصر تتسلم رئاسة مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية .(AfCFTA)

١٩. الهيئة العامة للاستعلامات.)٢٠٢٥). مصر والاتحاد الأفريقي.

٢٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠١٦). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

https://mped.gov.eg/Files/2030BookletFinalSoftCopy_DigitalUse.pdf

٢١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). بيانات الحسابات القومية – الناتج المحلي الإجمالي،

https://mped.gov.eg/GrossDomestic

٢٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.(٢٠٢٥). وفد جمهورية مصر العربية يُشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة بنك التنمية الإفريقي لعام ٢٠٢٥ في كينيا.

https://moic.gov.eg/ar/news/1491